



دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جودة التقرير المالى عبر الانترنت - دراسة تطبيقية

د/ سلوى عبد الرحمن عبد الدايم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة طنطا

مخلص البحث

الانترنت مع هياكل الملكية (ملكية كبار المساهمين - الملكية المؤسسية) ومع خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة - استقلال المجلس) وجاءت بعدم معنوية العلاقة بين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت مع القطاعات المختلفة، وأخيرا بوجود اختلاف معنوى بين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت (العام والمحتوى) وبين الشركات المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية وأيضا بين الشركات المقيدة وغير المقيدة في مؤشر المسؤولية المصرى لعام ٢٠١٤.

المصطلحات: التقرير المالى عبر الانترنت- النظريات المفسرة للإفصاح عبر الانترنت- هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة.

استهدف هذا البحث دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جودة التقرير المالى عبر الانترنت لعينة من الشركات المصرية المقيدة في البورصة المصرية داخل وخارج مؤشر المسؤولية المصرى لعام ٢٠١٤ وذلك من خلال دراسة تحليلية للنظريات المختلفة المفسرة للإفصاح عبر الانترنت، وتم تطوير عدة فروض للبحث تعكس علاقة جودة التقرير المالى عبر الانترنت مع آليات الحوكمة: هياكل الملكية (ملكية كبار المساهمين- الملكية المؤسسية- الملكية الإدارية - الملكية العائلية - الملكية المشتتة) وخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة - استقلال مجلس الإدارة - ازدواجية المنصب - عدد مرات الاجتماع، وبالإضافة مع متغيرات أخرى [التسجيل في بورصة أجنبية - نوع القطاع - القيد في مؤشر المسؤولية المصرى]، وجاءت النتائج بمعنوية العلاقة بين مؤشر جودة التقرير المالى عبر

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١. مقدمة

لقد أدت الأزمات المالية العالمية وانهيار الشركات الكبيرة في أمريكا وآسيا ومن أبرزها أزمة أنرون إلى إلقاء الضوء على ضعف الرقابة على أداء المديرين، وهذه الأزمات والانهيارات التي تعرضت لها الشركات العالمية قد تعزى إلى عدة أسباب:

(أ) عدم كفاية شفافية الإفصاح في الأسواق المالية العالمية نتيجة انخفاض جودة التقارير المالية.

(ب) عدم فاعلية آليات الحوكمة وتزايد الممارسات المحاسبية الخاطئة.

وأدى الاتجاه نحو العولمة وتعرض سوق رأس المال للعديد من المخاطر وتزايد حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية إلى انخفاض ثقة مستخدمي المعلومات في تلك القوائم ونظام الرقابة المتبع مما ترتب عليه: زيادة الضغوط على مجالس إدارات الشركات لتطوير الإفصاح بكافة أنواعه، واهتمام المنظمات والهيئات المهنية بزيادة أنشطة الرقابة مع الإدارة بهدف تحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، مما أدى إلى ضرورة تفعيل آليات الحوكمة في الشركات وتوفير خصائص معينة في كل آلية لكن تستطيع أن تمارس أنشطتها ومهامها التي تساعد في تحسين جودة المعلومات حتى تمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ قرارات رشيدة وعلاج مشاكل الوكالة في الشركات التي نشأت نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح. ويمثل الهدف الأساسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية كونها:

- تساعد المديرين والمستثمرين على تقييم الفرص الاستثمارية وتحديد الفرص التي تخلق قيمة مما يؤدي إلى كفاءة في تخصيص رأس المال.

- تخفيض تكلفة رأس المال وهذا من خلال: تخفيض عدم تماثل المعلومات بين كبار وصغار المستثمرين مما يساعد على جذب الاستثمارات. تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين مما يخفض تعارض المصالح وتكلفة الوكالة وذلك للمعلومات التي تتسم بالموضوعية والقابلية للتحقق.

وتلعب جودة المعلومات المحاسبية دوراً رقابياً في تحسين الأداء وفاعلية ممارسة المساهمين ورقابتهم للمديرين من حيث مدى قدرتهم على إدارة الأصول وتنفيذ أفضل المشروعات. وللمعلومات المحاسبية أثر على سوق رأس المال يتمثل: دور تيسيري: عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم القرار وترشيده. دور تأثيري: إدارة محفظة الأوراق المالية تحقق التوازن بين المخاطر والعائد بما يحقق للمستثمرين الأرباح وتحافظ على توازن سوق رأس المال بقدر الإمكان. وهناك مدخلان لقياس جودة التقارير المالية الأول توفير احتياجات المستخدمين ويمثل الخصائص الرئيسية لمدى نفعية المعلومات للمستخدمين والثاني حماية المستثمرين وتهتم باحتياجات المستثمرين من معلومات لاتخاذ قرار الاستثمار ويهتم بخاصية وهي الإفصاح العادل والكامل للقوائم المالية. و لضمان توفير المعلومات سواء مالية أو غير مالية لكافة مستخدمي القوائم المالية وفي وقت واحد مما يحد من عدم تماثل المعلومات ويتيح الفرصة لأصحاب المصالح

(ب) **تأثير الإدارة:** الإدارة هى مركز أى مناقشة عن التقارير المالية سواء على المستوى القانونى أو على المستوى التنظيمى فى أى منظمة أو هيئة محاسبية وأحد الأسباب لفشل تجربة التكلفة الجارية فى بداية ١٩٨٠ هو نقص الدعم والتأثير من معدى القوائم المالية التى لم تكن مقنعة بصحة هذه الممارسة.

(ج) **الضغوط الحادة للسوق:** تجبر ضغوط أسواق رأس المال الادارة لاجراء تقييم لأوراق المالية التى يتم تعديلها بشكل منخفض إلى حد كبير كلما فشلت الشركات فى تلبية توقعات الجمهور، وتتضاعف الضغوط وذلك لاعتماد مكافآت الإدارة على تحقيق الأرباح أو أى أهداف مالية أخرى، وإحدى نتائج هذه الضغوط تتمثل فى خطورة الإفصاح المبالغ فيه وإدارة الأرباح التى تواجه أصحاب المصالح وأسواق رأس المال.

(د) **المحتوى الإعلامى للقوائم المالية:** ضرورة توفير معلومات لتمكين مستخدمى البيانات المالية لاتخاذ قرار وإجراء تقييم للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة المعدة للتقارير، منذ عام (١٩٦٠) تمت مشاركة المستخدمين فى الحوار عن المبادئ المحاسبية، وتم تمثيلهم فى بعض هيئات لوضع المعايير

(هـ) **الجدال حول الأداء المالى:** هناك تساؤل حول المقصود بالأداء، وبالتالي يهدف إلى التوسع فى محتوى القوائم المالية ليشتمل على المعلومات المستقبلية وغير المالية (اجتماعية - بيئية).

(و) **التقدم فى التكنولوجيا:** ونظم المعلومات القائمة على التكنولوجيا قادرة على تنظيم ونشر المعلومات فى الوقت الفعلى ويقدر المستثمرين على الوصول إلى المعلومات بسرعة وبالتالي

والمستفيدين من تقييم أداء الإدارة وفى ظل تعدد العوامل التى تؤثر على الإفصاح الاختيارى عبر الانترنت تبرز أهمية دراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية عبر الانترنت وذلك لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٢. طبيعة المشكلة

لقد أدت التغيرات التى تحدث فى بيئة الأعمال الحديثة بنتائج لها أثر على مهنة المحاسبة والمراجعة مما تطلب ضرورة فحصها ومعرفة دورها ومدى ملائمتها، ولقد تم وضع تطورات فى بيئة الأعمال الحديثة وتشمل:

١. تطورات تكنولوجية فى المعلومات والاتصالات مما أدى إلى تخفيض تكاليف إعداد ونشر المعلومات.

٢. عولمة الأعمال التجارية الناشئة وذلك عن معلومات وقتية جنباً إلى جنب مع وسائل للاتصالات سريعة حديثة موثوق فيها.

٣. نمو فى صناديق المعاشات وغيرها من المؤسسات الاستثمارية التى نتج عنها زيادة قوة تأثيرها فى الأعمال التجارية وبالتالي هناك قوة دافعة تشتمل على التطورات فى بنية الأعمال الحديثة وراء التطورات المعاصرة الحالية فى التقارير المالية التى تشتمل على: (Higson, 2003)

(أ) **العولمة:** أعلن الاتحاد الأوروبى بعد محاولات الضغط من أجل معايير محاسبية متناسقة التى يجب تطبيقها فى عام ٢٠٠٥ بأن الشركات التى تسجل لديهم عليها أن تتبع معايير التقارير الدولية التى يمكن أن ينظر إليها فى سياق سياسى فى المحاسبة.

وانفصال الملكية عن الإدارة وتزايد اعتماد الشركات على أموال جمهور المستثمرين وأصبح الإفصاح المحاسبى إجبارياً لحماية لجميع اصحاب المصالح وتحقيقاً للمصلحة العامة حيث أن هناك تعارض المصالح بين كبار وصغار المستثمرين من ناحية وبين المديرين والمستثمرين من ناحية أخرى. **المرحلة الرابعة:** ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى ظل اقتصاد معرفى يعتمد على الأصول غير الملموسة بنسبة أكبر وتمثل التطور فى التقارير المالية عبر الانترنت فى ظل مفهوم التخطيط على اساس الموارد [ERP] ولغة تقارير الأعمال [XbrL] التى تمثل الجيل الثانى لتطور التقارير المالية عبر الانترنت وقد ساعدت لغة تقارير الأعمال الموسعة فى حل مشكلتين أساسيتين للإفصاح المحاسبى الالكترونى وتمثل المشكلة الأولى فى إعداد قوائم مالية لأغراض الطباعة والحفظ والعرض على المواقع الإلكترونية وتمثل المشكلة الثانية إمكانية الحصول على معلومات تفصيلية محددة عن أى عنصر من عناصر القوائم المالية وذلك باستخدام اللغة الموسعة وبالنظر إلى التطورات الحالية فى التقارير المالية جعلنا نتساءل عن العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية عبر الانترنت حيث تشمل البحوث التحليلية على النظريات المفسرة للإفصاح الاختيارى عبر الانترنت التى تتضمن نظريات متعلقة بالاقتصاد وبالتغير المؤسسى أما البحوث التطبيقية التى تشمل على العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية عبر الانترنت ينبع من تيارين هامين أحدهما خصائص الشركة والثانى آليات الحوكمة.

وبناء على ما تقدم يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

اتسعت المطالب للحصول على بيانات مالية وغير مالية وهذه البيانات بعضها بيانات تاريخية وأخرى بيانات جديدة وزيادة الإفصاح ربما ينتج عنه انخفاض فى التكلفة

ز) تطوير اقتصاد المعرفة: التطورات التكنولوجية حولت غالبية مصادر خلق الثروة المادية إلى القائمة على المعرفة وبالتالي تعتبر التكنولوجيا والمعرفة من العوامل الهامة فى الإنتاج، والان مجتمع المعلومات فى اقتصاد المعرفة ويؤدى إلى تساؤل حول مدى فائدة القوائم المالية.

ح) حوكمة الشركات: على الرغم من أنه منذ فترة طويلة ينظر للمساءلة المحاسبية كإحدى الأسباب لاستخدام التقارير المالية فإن هناك سلسلة من فشل الشركات يتضمن عدة شركات تعرضت للإفلاس مثل ماكسويل وأبرز المخاوف تركز على انخفاض الثقة فى التقارير المالية وقدرة المراجع على توفير ضمانات لدى مستخدمى التقارير المالية وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع فى أهمية حوكمة الشركات واعتبارها عنصر أساسى فى التطورات المستقبلية فى التقارير المالية والمساءلة المحاسبية .

ولقد مر الإفصاح المحاسبى بعدة مراحل متتالية وهى: **المرحلة الأولى:** عندما كانت الوحدات الاقتصادية معظمها منشآت فردية وكانت المعلومات المحاسبية من الأسرار الشخصية التى لا ينبغى الإفصاح عنها. **المرحلة الثانية:** ظهور شركات الأشخاص وتشابكت العلاقات بين الشركاء وأصبح الإفصاح المحاسبى اختيارياً لتقييم العلاقة بين المدير المالك وباقى الملاك من ناحية أخرى. **المرحلة الثالثة:** ظهور شركات المساهمة

- ما هو الإطار المفاهيمى للتقارير المالية عبر الانترنت؟
- ما هى سلسلة التوريد للتقارير المالية؟
- ما هى مراحل تطور التقارير المالية عبر الانترنت؟

- ما هى المنافع والتحديات التى تواجه التقارير المالية عبر الانترنت؟
- ما هو دور التنظيمات المهنية والهيئات المنظمة فى التقارير المالية عبر الانترنت؟
- ما هى النظريات المفسرة للإفصاح الاختيارى؟
- ما هى آليات حوكمة الشركات؟
- ما هى العوامل التى تؤثر على جودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- ما هى آليات حوكمة الشركات؟
- ما هى العوامل التى تؤثر على جودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

- هل توجد علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟
- هل توجد علاقة بين هياكل الملكية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت؟

٤. أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث فى تناوله لاتجاه جديد لتطور الفكر المحاسبى الخاص بالإفصاح عن التقارير المالية عبر الانترنت نتيجة للتطور التكنولوجى فى المعلومات والاتصالات وترتبط التقارير المالية عبر الانترنت بمجموعة متنوعة من العوامل التى تؤثر جوهرياً على مقدرة التنظيم على خلق قيمة لأصحاب المصالح وذلك لاتخاذ قرارات رشيدة ومع ذلك نجد ندرة البحوث المحاسبية التى تناولت هذا الموضوع وحاجة البيئة المصرية للعديد من البحوث والدراسات النظرية والميدانية التى تتناول ذلك، ويمكن لهذا البحث أن يساهم مع الجهات التنظيمية والمهنية لإصدار معيار محاسبى يتعلق بالتقارير المالية عبر الانترنت.

٥. حدود البحث:

يخرج عن إطار البحث لم يتم التعرض فى الدراسة التطبيقية لقطاع البنوك والتأمين وغيرها من المؤسسات المالية نظراً للطبيعة الخاصة بهما.

٦. منهج البحث:

تحقيقاً لهدف البحث من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية التى تمثل جوهر المشكلة فإنه يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائى من خلال استقرار وتحليل الفكر المحاسبى من كتابات وبحوث واصدارات تتعلق بموضوع البحث ومن خلال الاعتماد على تحليل التقارير والقوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة المصرية لعام ٢٠١٤ تتكون من مجموعتين: المجموعة الأولى عينة من ٢٩ شركة مسجلة داخل مؤشر المسئولية المصرى لعام

مفاهيم قائمة المحاسبة المالية رقم (١) (SFACI) أهداف التقارير المالية لمشروعات الأعمال التجارية لعام ١٩٧٨ وتهدف التقارير المالية إلى توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين وباقي المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة فيما يتعلق بالإستثمار والإقراض.

- لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Committee (IA-SC) الإطار المفاهيمي عام ١٩٨٩ وتهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالى والأداء والتغيرات في المركز المالى وهذا للوحدة الذى يكون مفيداً لمجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية.

- مجلس معايير المحاسبة Accounting Standard Board (ASB) قائمة مبادئ للتقارير المالية (SPFA) عام ١٩٩٩ بانجلترا وتهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات مفيدة للذين يقوموا بإعدادها.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ٢٠١٠ وتهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات مالية عن الوحدة فالتقارير المالية يمكن أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين وباقي الدائنين في اتخاذ قرارات حول توفير الموارد اللازمة للوحدة وهذه القرارات تشتمل على بيع أو شراء أو الاستحواذ على أسهم أو القروض وباقي أشكال الائتمان.

وبالتالي نلاحظ في جميع التقارير السابقة بأن الهدف الأساسى من البيانات المالية هو توفير

٢٠١٤ والمجموعة الثانية عينة من ٢١ شركة غير مسجلة داخل مؤشر المسئولية المصرى لذات السنة.

٧. تنظيم البحث:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثانى: الإطار المفاهيمي للتقارير المالية عبر الانترنت.

القسم الثالث: دور التنظيمات المهنية والهيئات المنظمة فى التقارير المالية عبر الانترنت.

القسم الرابع: النظريات المفسرة للافصاح الاختبارى عبر الانترنت وآليات حوكمة الشركات.

القسم الخامس: تطوير الفروض والدراسات السابقة.

القسم السادس: الدراسة التطبيقية.

القسم السابع: الخلاصة والتوصيات والبحوث المقترحة.

القسم الثانى:التقارير المالية

أولاً: الإطار المفاهيمي للتقارير المالية

١. أهداف التقارير المالية

- المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accounting (AICPA). تقرير Trueblood عام ١٩٧٣ بأمرىكا وتهدف التقارير المالية على توفير المعلومات لإتخاذ قرارات اقتصادية

- لجنة معايير المحاسبة Accounting Standard Board (ASB) تقرير الشركة عام ١٩٧٥ بانجلترا وتهدف التقارير المالية إلى توصيل المقاييس والمعلومات الاقتصادية عن الموارد والأداء وذلك بالتقرير المفيد عن الوحدة.

- مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB)

الإفصاح الإلكتروني خاصة أمن المعلومات والتي تتطلب قواعد لازمة لحماية المعلومات الحاسوبية. وحاولت بعض الدراسات السابقة استكشاف مدى توافر خصائص جودة المعلومات الحاسوبية فى المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها عبر الانترنت (فهيم أبو العزم، ٢٠٠١، أحمد رجب عبد الملك، ٢٠٠٥، أحمد زكريا زكى، ٢٠٠٨، منى المغربى ٢٠١٢، محمداحمدعبدالعزیز، ٢٠١٤) (Ashbaugh, et al., 1999; FASB, 2000)

وانتفتت نتائج معظم الدراسات على:

- **خاصية الملاءمة:** يدعم الإفصاح المحاسبى عبر الانترنت من القيمة التنبؤية للمعلومات مما يساعد متخذ القرار على التنبؤ والمفاضلة بين البدائل القرارية، والقيمة الرقابية التي تساعد متخذ القرار على تقييم القرار، مع ضرورة توفير المعلومات فى الوقت المناسب
- **خاصية الاعتمادية أو المصدقية:** أدى التنوع الكبير والمستمر فى التكنولوجيا المستخدمة فى الإفصاح عبر الانترنت والتوجه الى الإفصاح الفورى عن المعلومات إلى حدوث قصور فى خاصية إمكانية الاعتمادية على المعلومات من الممارسات التي أثارت جدل ومن أهم مظاهرها:
 - نشر معلومات لم يتم مراجعتها بجانب معلومات تمت مراجعتها.
 - التامين غير الكافى للموقع مما يؤدي إلى اختراق والتلاعب فى المعلومات المنشورة.
 - قد تكون المعلومات المنشورة متميزة لفئة معينة أو تكون جزئية ولا تمثل الموقف المالى كله.
- **خاصية القابلية للمقارنة:** تسمح القدرة التخزينية لمواقع الشركات على الانترنت تنشر سلسلة تاريخية من المعلومات السابقة والتي يمكن

معلومات مفيدة عن الشركة لمستخدمى القوائم المالية، فالمعلومات المالية يمكن أن تصل على مجموعة كبيرة من المستخدمين بطريقة يسهل الوصول لها تعرف بالتقارير المالية عبر الانترنت وبعبارة أخرى فإن التقارير المالية عبر الانترنت هي شكل من أشكال الإفصاح للتقارير المالية وذلك للمساعدة في تحقيق أهداف القوائم المالية ، فالتقارير المالية عبر الانترنت تساعد في توفير مستوى عام للإفصاح لجميع المصالح (Ettredge, et al., 2001) كما أن موقع أي شركة أصبح وسيلة لتلبية احتياجات معظم أصحاب المصالح من المعلومات.

٢. خصائص جودة المعلومات الحاسوبية

هناك اثنين من الخصائص الرئيسية وهما الملاءمة والاعتمادية من خصائص جودة المعلومات الحاسوبية الأساسية لجميع الهيئات المنظمة إلا أنها اختلفت حول مكونات تلك الخاصتين، بينما القابلية للفهم وإمكانية المقارنة من خصائص جودة المعلومات الحاسوبية الأخرى التي ذكرت في تقارير الهيئات المنظمة وهى (ASB, IASC, FASB, ASSC, AICPA) بينما تعتبر إمكانية المقارنة والتحقق والتوقيت المناسب والقابلية للفهم من خصائص جودة المعلومات الحاسوبية وفقا (IASB) عام ٢٠١٠. والمعلومات المرتبطة بالتقارير المالية عبر الانترنت يمكن الوصول إليها بسرعة وسهولة عن التقارير المالية الورقية وأيضاً تعزز خصائص جودة المعلومات الحاسوبية فيما يتعلق بالتوقيت المناسب، ولكن يلاحظ أيضاً أن المعايير الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية عام ٢٠١٠ لم تدرج ضمن تلك العناصر بعض الخصائص التي يستدعيها بيئة الأعمال الحديثة التي تستخدم نظام

٣-١ علاقة تأثير خصائص المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

جودة التقارير المالية توفر الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي تكفل لتحقيق التقارير المالية لأهدافها الأساسية والتي تتمثل في الوفاء بحاجة مستخدمى التقارير المالية وحماية المستثمرين، فاحتياجات المستخدمين (المستثمرين - المقرضين) يعتمد على مجموعة من الخصائص الرئيسية المتعارف عليها والتي تحد مدى نفع المعلومات للمستخدمين مثل الموثوقية وتشتمل على: (الصدق في التعبير - إمكانية التحقق - الحياد) الملازمة وتشتمل (التوقيت المناسب - القيمة التنبؤية - القيمة التغذيةى العكسية (FASB, 1978) أما حماية المستثمرين يعتمد على مجموعة من الخصائص المتعارف عليها وهى الشفافية والإفصاح والاتساق والثبات و إمكانية المقارنة والإفصاح الكامل.

وبالتالى فإن الهدف الأول: احتياجات المستخدمين يختص بتوفير معلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها للمستخدمين أما حماية المستثمرين يستهدف ضمان بأن المعلومات التي يتم توفيرها للمستخدمين تكون لاحتياجهم وتتسم بالشفافية والكمال.

٣-٢ علاقة تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية

تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة مصداقية التقارير المالية من خلال اخضاع مراجعتها إلى جهات مستقلة والتأكيد على عملية المراجعة من قبل الأجهزة الرقابية فى الحوكمة،

الحصول عليها بسهولة شديدة بمجرد استدعائها مما يدعم خاصية القابلية للمقارنة، إلا أن غياب القواعد الملزمة التي تعمل على تنظيم وترشيد عملية الإفصاح إدى إلى تنوع كبير فى ممارسة الشركات طبقاً لرؤية مصالح كل شركة فى المعلومات التي ترغب فى الإفصاح عنها.

- **الثبات** وطبقاً للإفصاح الإلكتروني وعدم وجود معيار لتنظيم عملية النشر فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها عبر الانترنت تواجه قصور فى خاصية الثبات مماثلاً للقصور فى خاصية القابلية للمقارنة حيث تقوم إدارة الشركة بالتغيير المستمر لمحتويات موقعها من فترة لأخرى.

- وبالتالي ضرورة إجراء توازن بين تقديم معلومات ملائمة يوفرها الإفصاح الإلكتروني المتمثلة فى التوقيت المناسب والقدرة التنبؤية والرقابية وفى نفس الوقت يمكن الاعتماد عليها، وتكون إدارة المخاطر العنصر الحاكم لعمل هذه الموازنة مع عدم اغفال القيود المفروضة على الإفصاح عن المعلومات (FASB, 2000)

٣. جودة التقارير المالية

معظم الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية افترضت قياسها لجودة التقرير المالى بالاستدلال على جودة المعلومات المحاسبية وذلك باعتبارها أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها هي جوهر التقرير المالى، وبما أن التقارير المالية تقوم بعملية ترجمة للأحداث الاقتصادية وتقديمها في صورة معلومات محاسبية فإن هذه المعلومات لا بد أن تتصف بالجودة حتى تقي بالغرض من إعدادها

والعمل على تخفيض ومنع التلاعب والتحريف فى التقارير المالية من خلال مجموعة آليات الحوكمة سواء كانت الداخلية أو الخارجية التى تتضمنها تطبيق الحوكمة على الوحدة الاقتصادية مما يؤدي إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتحقيق من إدارة الأرباح.

وبالتالى هناك جوانب اتفاق بين أهداف التقارير المالية التى حددتها الجهات والهيئات المنظمة من ناحية، ومتطلبات حوكمة الشركات من ناحية أخرى، ومبدأ الإفصاح والشفافية من ضمن مبادئ الحوكمة الذى يدعو إلى ضرورة أن يكفل إطار الحوكمة إلى تحقيق الإفصاح الدقيق وفى التوقيت المناسب ومن بينها الأداء المالى والموقف المالى ولا شك أن هذه الأهداف يتم تحقيقها من خلال التقارير المالية وفى نفس الوقت تمثل أهداف لها كما حددتها الجهات والهيئات المنظمة، كما اهتمت حوكمة الشركات بالمساهمين والأطراف ذات المصلحة الأخرى فى الحوكمة والتى تشمل الدائنين والمقرضين والموردين والعاملين، وهى نفس الأطراف التى تستفيد من المعلومات التى توفرها التقارير المالية كما حددتها أهداف التقارير المالية باعتبارهم المستفيدين الأساسيين، أما الجهات الأخرى مثل الحكومة والجهات الرقابية والتنظيمية فليدهم القدرة والسلطة على الحصول على المعلومات التى يحتاجونها. ويتضح مما سبق أن هناك توافق بين أهداف التقارير المالية وحوكمة الشركات، كما أن التقارير المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبى وتمثل ناتج الدور المحاسبى فى حوكمة الشركات المتمثل فى الإفصاح المحاسبى لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين، وبالتالي فإن تحقيق جودة

ثانياً: سلسلة التوريد للتقارير المالية

١- المفهوم

سلسلة التوريد للتقارير المالية - Financial Rep-
orting Supply Chain

وهى تعنى شبكة من الأطراف تشتمل على الأفراد والعمليات التى تقوم بإعداد ومراجعة وتوزيع واستخدام التقارير المالية وتتدفق المعلومات من خلال المراحل المختلفة وتكون نقطة البداية هى البيانات الأولية عن المعاملات والأحداث الاقتصادية للوحدة وتتم معالجة البيانات حتى يتم عرضها فى نهاية المطاف على المستخدم النهائى بعد تلخيصها وتنظيمها، كما أن المعلومات المالية تتدفق من مرحلة إلى أخرى فى سلسلة التوريد للتقارير المالية وهناك أطراف تشارك فى سلسلة التوريد (المعدين - المراجعين) التى تضيف قيمة للمعلومات وهذا يماثل سلسلة التوريد للمنتجات التى تضيف قيمة عن طريق تحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع وذلك لتلبية حاجات المستخدمين النهائيين.

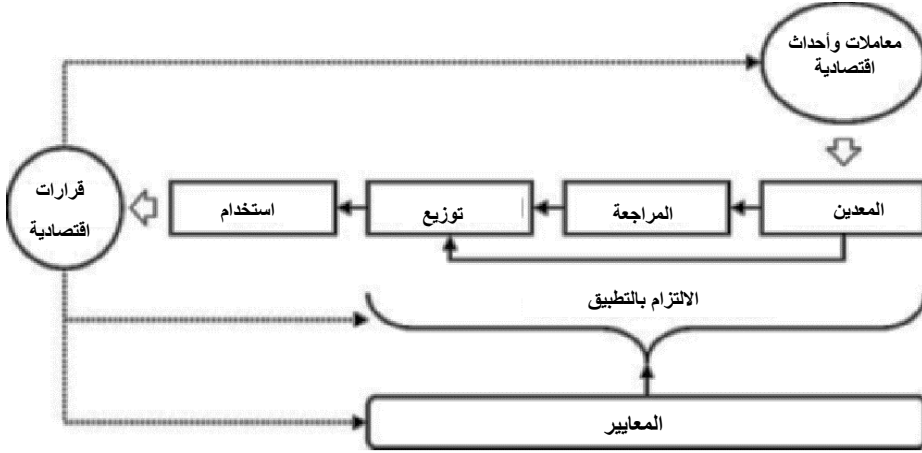
٢- معايير سلسلة التوريد للتقارير المالية

هناك دافع وحافز اقتصادى قوى من قبل مستخدمين التقارير المالية وذلك فرض معايير سلسلة التوريد للتقارير المالية وذلك باختلاف المشاركين والعمليات ومنتجات سلسلة التوريد للتقارير المالية (Pounder, 2009) ووجود تطبيق معايير سلسلة التوريد للتقارير المالية عالية الجودة يؤدي الى:

١. يحسن من فائدة التقارير المالية مما يساعد كل من المقرضين والمستثمرين على اتخاذ قرارات

وذلك لتحقيق الربح، والمعايير التى لديها القدرة على تحقيق فوائد اقتصادية لكل من مستخدمى التقارير المالية والمجتمع ولكن تلك الفوائد لاتحدث تلقائيا والمعايير لاتأتى مصادفة ولكن يجب أن يتم خلقها وتحديثها والإلتزام بتطبيقها.

اقتصادية وهذا بدوره يحسن عوائد المستثمرين مما يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة فى تلبية احتياجات الأفراد.
٢. يقلل من الخطر بالنسبة للمستثمرين والمقرضين بالنسبة باتخاذ قرارات تخصيص رأس المال مما يمنحهم عدد أكبر من الفرص بأقل مخاطرة



شكل رقم (١): سلسلة التوريد للتقارير المالية (Pounder, 2009) Source :

بإنشاء مواقع إلكترونية لتوصيل كافة المعلومات والتقارير للأطراف المختلفة.

٣- عناصر سلسلة التوريد

وتشتمل أطراف سلسلة التوريد للتقارير المالية الإدارة التنفيذية فى الشركة ومجلس الإدارة أطراف داخل الشركة وباقى الأطراف كالاتى (DiPiazza & Eccles, 2002)

١. المراجعين المستقلين وتشير إلى شركات المراجعة التى توفر رأى مستقل محايد عن القوائم المالية.

٢. موزعى المعلومات وتشير إلى موردى البيانات التى تجمع المعلومات فى التقارير المالية وتمدها للآخرين واستخدامها وهذه المجموعة تشتمل

ويوضح الشكل السابق سلسلة التوريد للتقارير المالية وطرق اتخاذ القرارات من قبل مستخدمى التقارير المالية التى تؤثر على سلسلة التوريد للتقارير المالية من خلال وجود وتنفيذ المعايير وذلك لتطوير والمحافظة على المعايير التى تطبق على سلسلة التوريد للتقارير المالية ، وحتى يتم أسلوب الإفصاح الإلكتروني فى نشر المعلومات ولضمان جودتها التى يحصل عليها العديد من المستثمرين فإن الأمر يستلزم صياغة معيار خاص لتنظيم الإفصاح عبر الانترنت، وفى مصر لم تقم أى جهة رسمية بإصدار معيار خاص بالإفصاح عبر الانترنت غير ما جاء فى دليل حوكمة الشركات أن تطلب الشركة القابضة من الشركات التابعة أن تقوم

أدوى وذلك خلق مستندات يمكن رؤيتها وطباعتها مثل المستند الأصيل الورقى ويطلب المستخدم برنامج لتشغيله (FASB,2000) بينما لغة (Html) هى لغة تستخدم على الانترنت ويمكن قراءة الملف من خلال متصفح ويتم وضع روابط ولكن عند طباعته لا يبدو مثل الوثيقة الأصلية. وعلى الرغم من وجود عيوب فى ملف (pdf) مع مرور الوقت فإن نسبة الشركات التى تستخدم (Html) قد انخفضت لصالح ملف (pdf) (Lymer & Debreceeny, 2003) وقد أوضح كل من (Marston & Polie, 2004) بأن ٨٨% من الشركات فى ألمانيا تستخدم ملف (pdf) ٢٢% من الشركات تستخدم ملف (Html) وبالتالي فإن معدى تقارير الشركات يفضلوا تحميل تقارير الشركات باستخدام لغة (pdf) على أنها وثيقة مشابهة للنسخة الورقية (Ghani, et al., 2009)

الجيل الثانى: وينظر إليه على أنه وسيلة لحمل المعلومات الأساسية المتاحة فى شكل أكثر كفاءة وذلك للتحليل والقدرة على التشغيل مع نظم أخرى وذلك من خلال وضع معايير للإطار الذى يتم فيه تخزين المعلومات ومعالجتها وتقديمها وذلك لأغراض التقارير (ICAEW,2004) ويتم تمييز بنود المعلومات فى الجيل الثانى على مستوى من التفاصيل التى تسمح بمعالجة البيانات وذلك لأغراض متعددة، ومن أكثر الأشكال أهمية هى لغة تقارير الأعمال الموسعة (Xbrl) التى تستخدم شكل وهيكل من البيانات فى مستند لتفسير معانى البيانات ولقد تم تعريف لغة xbrl على أنها لغة تقارير مالية بناء على لغة (Xml) وقد استخدمها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) التى تساعد فى توصيل معلومات مالية تقليدية على موقع

على وسائل الإعلام ومواقع الانترنت وباقى وسائل الاتصال.

٣. المحللين الماليين الذين يقوموا باستخدام المعلومات الواردة من قبل الشركات ويتم مزجها مع المعلومات الأخرى والبحث لتقييم توقعات الشركة والأداء.

٤. واضعى المعايير وتشير إلى الهيئات التنظيمية التى تضع معايير المحاسبة والمراجعة والهيئات المهنية والمجموعات التجارية والصناعية.

٥. الجهات المنظمة للسوق وتشتمل على وكالات حكومية داخلية وإقليمية واتحادات وهيئات عابرة القارات والبورصات التى تحدد وتطبق القواعد المتعلقة بتقارير الشركة.

٦. المستثمرين واصحاب المصالح وهم المستهلك النهائي للمعلومات فى تقارير الشركة ويشتمل على: المستثمرين الحاليين والمرقبين - أصحاب المصالح الأخرى مثل العاملين والموردين.

٧. تمكين التكنولوجيا وتشير إلى تكنولوجيا الانترنت ولغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) وهذا يساعد على انتشار وتوزيع واستخدام المعلومات المقرر عنها سواء كانت داخل أو خارج الشركة.

ثالثاً: أجيال التقارير المالية على الانترنت

هى مجرد وسيلة لنشر التقارير المالية على نطاق واسع بأكثر كفاءة وذلك هى تقارير رقمية يمكن أن تحقق فوائد لعدد من المستخدمين (ICAEW, 2004)

الجيل الأول: ويمثل الملف فى صورة (pdf) أو بلغة (Html) أكثر الأشكال استخداماً وتمثل الجيل الأول من تقارير مالية على الانترنت، ويعتبر ملف (pdf) تنسيق ملف خاص وضعته شركة

Lymer, 1999;Xiao, et al., 2004, IASB, (1999) وهناك أعداد متزايدة من الشركات قامت بالمزج بين التقارير عبر الانترنت مع التقارير الورقية بينما بعض من الشركات لم تعد تنتج نسخ ورقية مطبوعة على الإطلاق والتقارير على الانترنت لديها بعض المنافع وهي:

- ١- يقلل من تكلفة توزيع المعلومات فى حالة استخدام متخذ القرار موقع الشركة للحصول على المعلومات فإن الشركة تقدر أن تتجنب تكلفة الطباعة والتوزيع بالبريد السنوى الخاص (FASB,2000)
- ٢- يتم توفير الوقت اللازم للطباعة وارساله بالبريد وعلى ذلك فإن الانترنت يزيد من التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية التى سيتم الافصاح عنها قبل أن تفقد القدرة على التأثير على متخذ القرار.
- ٣- تجعل المعلومات المالية يمكن الوصول إليها من قبل جمهور واسع من المستخدمين وبدون قيود ، فى حين تقتصر التقارير الورقية على من يطلبها فقط (Asbaugh, et al., 1999)
- ٤- يمكن الدخول عن الانترنت من أى مكان فى العالم مما يجعل البيانات المحاسبية التى يتم تحميلها إلكترونيا يمكن الوصول إليها على نطاق عالمى (Xiao, et al., 2004)
- ٥- تسهيل توفير البيانات الملائمة مثل المبيعات الأسبوعية أو ربع السنوية والتى تساعد فى تحليل المركز المالى والعمليات التشغيلية للشركة (Asbaugh, et al., 1999)
- ٦- يمكن البحث عن المعلومات باستخدام كلمات أساسية (Fisher , et al., 2004)

الانترنت، وقد تم تعريفها أولاً على أنها لغة تقارير مالية موسعة XFRML التى تغيرت إلى مفهوم لغة تقارير الأعمال الموسعة لغة Xbrl وهذا التغيير جاء بناء على أن الشركات لا تنشر بيانات مالية فقط ولكن أنواع أخرى من المعلومات.ولغة تقارير الأعمال الموسعة (Xbrl) تمثل الجيل الثانى. ولقد أوضح كل من (Dunne, et al.,2013) بأن مجموعة أصحاب المصالح ٥٠% منهم يستخدم ملف (pdf) بينما القليل يستخدم ملف (Html) ولا أحد يستخدم لغة (Xbrl) وقامت دراسة فى أمريكا تطبق لغة تقارير الأعمال الموسعة (Xbrl) وتم تمكين استخدام التكنولوجيا (Xbrl) ولكن بشكل بطئ ولقد اقترحت الأدلة التجريبية عندما يكون تمكين التكنولوجيا متاح فإن ما يقرب ٥٠% من المشاركين لا يستخدموا هذه اللغة وبالتالي فان تطبيق المستثمرين غير المهنيين لتكنولوجيا (Xbrl) بطئ رغم متطلبات التنظيمات المهنية مثل بورصة الأوراق المالية فى أمريكا (SEC) وبعض الشركات فى أمريكا تنظر إلى لغة (Xbrl) مع أنه تدريب ملزم والمنافع التى توفرها القوائم المرتبطة محل تساؤل ، وبالتالي فإن التكنولوجيا القائمة على لغة (xbrl) لم تستغل بالكامل مع الهدف المقصود بها وهى (زيادة: الكفاءة وإعادة الاستخدام والشفافية). (Janvrin, et al., 2013)

رابعاً: المنافع والتحديات من استخدام

التقارير المالية عبر الانترنت

١-٤ المنافع من استخدام التقارير على الانترنت

العديد من الدراسات تناولت التقارير المالية عبر الانترنت باعتبارها طريقة جديدة للإفصاح الاختيارى عن المعلومات المالية (FASB, 2000;

بالتقارير والقوائم المالية مثل إدخال هذه الملفات على الموقع قد يغطى المستخدم تصوراً:

١- أن هذه المعلومات الإضافية المالية وغير المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهى غير ذلك.

٢- أن هذه المعلومات الإضافية قد قام بمراجعتها المراجع وهى غير ذلك.

٣- روابط الى مواقع المحللين محفوظة بالمخاطر لأن المستخدم يظن أن جميع المعلومات الواردة فى المواقع الأخرى التى يرتبط بموقع الشركة لها نفس الدقة والاعتمادية وهى غير ذلك.

ج- وهناك خطر عدم كفاية الأمن على الانترنت يمكن أن يؤدي إلى معلومات مالية لا يمكن الاعتماد عليها نظراً :- ادخال بيانات زائفة وغير سليمة مما يظهر نتائج غير صحيحة ومضللة. - سرقة بيانات ومعلومات مما يؤثر على الموقف التنافسى للشركة.

وللتغلب على هذه التحديات:

١- ضرورة توفير معايير محاسبية وتشريعات قانونية وتنظيمية للإفصاح المحاسبى وبالتالي إصدار معيار محاسبى يعمل على تنظيم الممارسات على الانترنت.

٢- وضع قواعد استرشادية للشركات فى تنظيم المحتوى وعرض توقيت الإفصاح الالكترونى للاستفادة من المزايا التى يوفرها هذا الإفصاح (تخفيض تكاليف إعداد ونشر المعلومات)

٣- وضع قوانين تعمل على ردع القرصنة المعلومات حتى يتم الحد من النتائج السلبية (تلاعب فى البيانات - سرقة البيانات والمعلومات).

٧- يمكن للشركة من الاستفادة من الوسائط المتعددة مثل توفير الصوت والفيديو والرسوم التوضيحية على مواقعها على الانترنت والذى يسمح للجمهور الاستماع إلى مكالمات المحللين الماليين وأيضاً الاجتماعات السنوية مما يساعد على عرض تلك المعلومات بصورة تفاعلية بين المستخدم والشركة (FASB, 2000)

٤-٢ التحديات فى استخدام التقارير المالية عبر الانترنت

على الرغم من المنافع التى توفرها التكنولوجيا الحديثة للتقارير المالية عبر الانترنت إلا أنها أتاحت أمام الشركات العديد من الممارسات التى أثرت على مصداقية المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها الذى يشكل تحدياً تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة وتلك الممارسات هي:

أ- الربط بين المعلومات المالية التى تمت مراجعتها والمعلومات التى لم يتم مراجعتها، والتقارير المالية عبر الانترنت يمكن الاعتماد عليها عندما يقوم مراجع مستقل بالتصديق عليها ولكن قد تقدم الشركة معلومات على مواقعها لم يتم مراجعتها أو تمت بروابط من معلومات تم مراجعتها وأخرى لم يتم مراجعتها مما يؤدي إلى تشوية الحقائق وتوصيل رسالة خاطئة للمستخدم.

ب- استخدام وسائل متنوعة فى الإفصاح عن المعلومات المالية

تستخدم الشركة وسائل متعددة للإفصاح مثل الصوت والفيديو والرسوم وغيرها وقد تحتوى هذه الوسائل على تحريفات هامة للمعلومات الموجودة

إلى كونها سلاحاً تنافسياً، مع ضرورة أن يأخذ فى الاعتبار من يضع المعايير أصحاب المصالح والأطراف المتعددة للتقارير المالية وذلك عند وضع المعايير بمزيد من التصنيف فى البيانات (ICAEW, 1999)

(٢) دراسة المعهد الكندى للمحاسبين

القانونيين عام ١٩٩٩

Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) أجرى المعهد الكندى المحاسبين القانونيين بدراسة أثر التكنولوجيا على تقارير الأعمال والتقارير المالية فى عام ١٩٩٩ وذلك باختيار عينة من (٣٧٠) شركة تم اختيارها بشكل عشوائى من عدة شركات مسجلة فى عدة بورصات عالمية وذلك من أجل تقديم لمحة عامة عن استخدام شبكة الانترنت لاعداد التقارير المالية بصفة مستقلة واتضح أن الشركات المسجلة فى بورصة ناسدال عن باقى البورصات كانت أقل إفصاح عن معلوماتها المالية ويرجع السبب على اشتمال هذه البورصة على نسبة أكبر من الشركات التكنولوجية وأن غالبية أصولها غير ملموسة وتتمثل فى الخبرة والمعرفة والتي لا تنعكس فى القوائم المالية ومن ثم لا تحرص على الإفصاح عنها. وهذه الدراسة خلصت نتائجها كما يلى:

- تحول من مفهوم التقارير الفترية إلى مفهوم التقارير المستمرة أو تقارير فى الوقت الفعلى وهذا له آثار على التوقيت المناسب والملاءمة والاعتمادية فى جودة المعلومات.
- زيادة تكامل التقارير الداخلية مع التقارير الخارجية والاتجاه نحو قياس خلق القيمة للمساهمين وهو مفهوم أعم وأشمل من قياس الدخل فقط.

٤- الطلب على المراجعة المستمرة لأنها خدمة تأكيدية فورية حيث تسعى المراجعة المستمرة إلى تحديد مدى كفاءة وفاعلية نظم المحاسبية الفورية فى إنتاج معلومات دقيقة فى الوقت المناسب وذات معنى لمتخذ القرار موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها كما تهدف إلى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها فى الوقت المناسب وكذلك منح الشركة ختم التصديق المستمر الذى سيتم سحبه إذا تم اكتشاف أى مخالفة إلى أن يتأكد المراجع من التزام الشركة واتخاذها الإجراءات التصحيحية اللازمة.

القسم الثالث: دور التنظيمات المهنية

والهيئات المنظمة فى التقارير

المالية عبر الانترنت

اهتمت بعض التنظيمات المهنية والهيئات المنظمة بدراسة التقارير المالية عبر الانترنت للإستجابة إلى التغيرات التى حدثت فى بيئة الأعمال وبغرض تطوير الإفصاح فى التقارير المالية والوصول إلى نموذج يتلاءم مع بيئة الإفصاح الجديدة، وتتمثل تلك الجهود كما يلى:

أولاً: دور التنظيمات المهنية:

(١) دراسة معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا

وويلز عام ١٩٩٩

Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) وكانت الدراسة بعنوان التقرير السنوى فى القرن الحادى والعشرين التى تصف التقرير بأنه لن يكون ورقياً أو سنوياً، إنما سيكون حوار معلوماتى متجدد كل لحظة، وستصبح مواقع الشركات غنية بالمعلومات المتجددة دائماً والمتفاعلة مع المستخدمين، بالإضافة

نقاط الضعف والقوة فى التقارير المالية عبر الانترنت وأخيرا القضايا والتحديات التى تواجه الافصاح الإلكتروني عبر الانترنت -20 (FASB 00)

(٥) دراسة المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين

American Institute of Certified Public Accounting (AICPA) قام المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين بتكوين لجنة خاصة تعرف بتحسين تقارير الأعمال JenKins تقرير لجنة بالتركيز على المستهلك وذلك بهدف إصدار توصيات تتعلق بالإفصاح فى التقارير المالية من خلال دراسة احتياجات مستخدمى المعلومات وبشكل خاص المستثمرين والدائنين، وأصدرت اللجنة تقريراً بما توصلت إليه من نتائج فى عام ١٩٩٤ وتتضمن هذا التقرير التوصية بتطوير نموذج الإفصاح والتقرير التقليدى، ولتحقيق هذه التوصية التى قدمتها هذه اللجنة ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية عام ٢٠٠٠ بوضع تصور لنموذج FASB الأمريكى تقرير الأعمال يعمل على أحداث تكامل بين توصيات اللجنة وبين تكنولوجيا الانترنت عن طريق وهذا (Falk) إنشاء موقع لشركة كمبيوتر افتراضية الموقع يقدم ثروة من المعلومات على هيئة رسوم وملخصات لمدة خمس سنوات، ويمكن تحميل جميع المعلومات المالية على شكل ملف أكسل مما يسمح للمستخدمين معالجة أو مزج أو تلخيص لمعلومات هو دعوة لإبراز FASB وفقاً لإحتياجهم وكان هدف دور الانترنت فى تقارير معلومات الأعمال التجارية. - تبنى المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين مشروع إنشاء برنامج لإعداد القوائم المالية باستخدام لغة XML باسم لغة التقرير المالى

(٣) دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٩٩

International Accounting Standards C-ommittee (IASC) مشروع بحثى بعنوان تقارير الأعمال على شبكة الإنترنت من خلال إجراء استقصاء لعدد من (٦٦٠) شركة فى ٢٢ دولة وقد استعرض التقرير: - توضيح طبيعة التغيرات التى طرأت على عملية التقرير وكيفية تأثير هذه التغيرات على انتشار المعلومات المحاسبية واطاحة ذلك أما كافة واضعى السياسات المحاسبية على مستوى دولى. -تحديد آثار تلك التغيرات على عملية وضع معايير المحاسبة فى المستقبل. - إصدار توصيات مجموعة من الإرشادات العامة للتعامل مع التغيرات وذلك للمساعدة فى نشر معلومات محاسبية. -قدمت الدراسة مجموعة من الضوابط لتنظيم عملية الإفصاح الإلكتروني وحتى يتم تبادل البيانات بكفاءة عالية ويديم جودة من حيث المحتوى والغرض.

(٤) دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى عام ٢٠٠٠

Financial Accounting Standards Board (FASB) وهو مشروع بحثى بعنوان التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال، والذى استهدف التعرف على : الأساليب التكنولوجية المستخدمة فى التقارير المالية عبر الانترنت والمستخدم فى عرض المعلومات المالية مثل الصوت والفيديو والروابط والتفاعل مع المستخدم والتى يلاحظ ارتفاع النسب لمعدل استخدامها ، وتميزت الدراسة بالدمج بين خصائص الموقع وخصائص التقرير المالى مع وجود اتساع وعمق فى تحليل الخصائص التكنولوجية ودورها فى تقويم المعلومات المالية مع الموقع وكذلك التعرف على

الإرشادات العامة وأيضاً لجنة الاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) تمثل أولى الخطوات الجدية نحو وضع معيار ملائم للافصاح المحاسبى عبر الانترنت، وبالنظر إلى الدراساتين (IASC) ، IFAC يمكن استنتاج التالى:

١- أقرت دراسة (IASC) بأن المسئول عن تنفيذ القواعد الإرشادية التى أصدرتها الشركة والمراجعين ومستخدم المعلومات بينما دراسة (IFAC) ألزمت إدارة الشركة وحدها بتنفيذ جميع القواعد والإجراءات القانونية الخاصة بالافصاح الإلكتروني.

٢- اتسمت محاولة تنظيم الافصاح الإلكتروني من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالشمول وذلك لوجود بعض القواعد المقترحة الإضافية مثل تعدد نماذج التقرير، استخدام المعايير المحاسبية المتعارف عليها ، تحويلات العملات.

٣- القواعد الارشادية والإجراءات القانونية لا تخرج عن كونها مقترحات لا ترتقى الى مستوى الإلزام، لذلك قد تردد كثير من الشركات تطبيق تلك القواعد والإجراءات خوفاً من المنافسة.

ثانياً: دور الهيئات المنظمة فى سوق الأوراق المالية:

١. بورصة تورنتو للأوراق المالية فى كندا

Toronto Stock Exchange (TSX)

أصدرت هذه البورصة مجموعة من التوصيات المقترحة للشركات المسجلة لديها لتحسين عملية الافصاح الإلكتروني والتي تتمثل فى:

١- إمكانية الوصول للمعلومات

٢- إكتمال المعلومات

٣- أمن الموقع

الموسع (XFRL) عام ١٩٩٩ ، فى ٢٠٠٠ قام المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين تغيير الاسم إلى لجنة (Xbri) بالاشتراك مع أكثر من ٣٠ منظمة التى قامت باصدار XBRL خاص بالشركات الأمريكية ، فى عام ٢٠٠٢ أعيد تنظيم اللجنة لتصبح لجنة دولية تتضمن أكثر من ٢٠٠ دولة.

(٦) دراسة لجنة الاتحاد الدولى للمحاسبين عام ٢٠٠٢

International Federation of Accounts Committee (IFAC) قامت لجنة الاتحاد الدولى للمحاسبين باصدار دراسة بعنوان التقارير المالية عبر الانترنت وتمثلت الأهداف كما يلى :

١- تحديد إجراءات رقابية مع الشركات التى لها مواقع الكترونية مما يساعد الإدارة على تحقيق مبدأ الحوكمة والخاص بالافصاح والشفافية.

٢- تحديد الأساليب والسياسات التى يجب على الإدارة اتباعها لتنفيذ هذه الإجراءات والتي تتمثل فى: - إمكانية الوصول للمعلومات المالية- إكتمال البيانات- أمن المعلومات - توقيت مناسب

- نقاط الاتصال- روابط تفاعلية

- على الرغم من أن الدراسات التى قامت بها التنظيمات المهنية العالمية السابقة قد قدمت تشخيص جيد لحجم ظاهرة النشر الإلكتروني لمعلومات الأعمال والافصاح عبر الانترنت والمشاكل المحاسبية المرتبة عليها إلا أنها لم تقرر معايير محاسبية محددة لتنظيم النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عبر الانترنت ونستنتج من ذلك دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التى قدمت مجموعة من

الشركات المسجلة بها ضرورة توفير نسخة إلكترونية من قوائمها المالية لتقوم بعرضها وتحليلها من خلال نظام (EDGAR) المتوفر عبر موقع هيئة على الانترنت.

وبعد استعراض القواعد الصادرة عن الهيئات المشرفة على تداول الأوراق المالية نجد أن:
- اهتمام تلك الهيئات بإصدار هذه القواعد يدل على الدور الهام الذى يمثله الإفصاح الإلكتروني فى رفع كفاءة الأسواق المالية وتنشيط عمليات التداول وتأثيره على أسعار الأسهم فيها.
- يقتصر تطبيق تلك القواعد على الشركات المسجلة بكل بورصة ، ومن ثم فهى تقتقد إلى الطابع الدولى ، الأمر الذى يستدعى إصدار مجموعة من القواعد والإرشادات فى شكل معيار دولى تلتزم به الشركات فى كافة أنحاء العالم.

٣. بورصة الأوراق المالية فى مصر

تضمن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) لعام ٢٠١٤ بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية فى البورصة المصرية يقضى بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإنشاء موقع الكترونى على شبكة الانترنت وذلك لنشر القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة وتقارير مراقبى الحسابات وغيرها من البيانات والمعلومات التى تحددها إدارة البورصة من بين ما يجب على الشركات إخطارها بها وفقاً لقواعد القيد.

وبالتالى فى مصر لا نجد أى إلزام لأن مع تعدد التشريعات والنصوص القانونية مثل قانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١، قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وكذلك القرارات الوزارية الخاصة بإصدار المعايير المحاسبية فيما عدا قرار الهيئة العامة للرقابة المالية - للشركات بإنشاء مواقع إلكترونية على شبكة

٤- الروابط التفاعلية

٥- نقاط الاتصال

٦- تصحيح الأخطاء

٢. بورصة الأوراق المالية فى أمريكا

Securities and exchange Commis-
sion (SEC) قامت بورصة الأوراق المالية فى أمريكا (SEC) بوضع قاعدة تلزم الشركات المسجلة فى البورصة بالإفصاح فى تقاريرها المالية عما إذا كانت التقارير والقوائم المقدمة إلى البورصة متاحة على الموقع الإلكتروني للشركة أم لا، وإذا لم تكن متاحة فيجب تقديم الأسباب التى تفسر ذلك واهتمت البورصة بتوضيح مسؤولية الشركة عن الروابط التفاعلية والتى تربط موقع الشركة بمواقع الطرف الثالث مثل المحللين الماليين فى ظل المسؤولية القانونية للشركة على مستوى تدخلها فى إعداد تلك المعلومات وعلى ما إذا كنت الشركة تصادق على هذه المعلومات سواء بصورة صريحة أو ضمنية، بما يعنى عدم تتصل الشركة من المسؤولية القانونية عن تلك الروابط.
- قامت هيئة بورصة الأوراق المالية فى أمريكا بإنشاء نظام مختص بالعرض الإلكتروني للمعلومات المحاسبية للشركات المسجلة، ويعمل هذا النظام على إضافة قيمة للمعلومات التى يتم الإفصاح عنها إلكترونياً من خلال توفير بعض التحليلات والمقارنات للمعلومات ومنها: نظام جمع البيانات الإلكترونية وتحليلها واسترجاعها (EDGAR)
Electronic Data Gathering, Analysis and Retrieval وبالتالي تكون أول هيئة منظمة لأسواق رأس مال فى العالم تطلب من جميع

الشركة فإن الوكيل (المدير) يعد نائباً مفوضاً عن الأصيل (المالك أو حامل السهم).

نظرية تكلفة الوكالة والتقارير على الانترنت

العديد من الدراسات المتعلقة بالتقارير على الانترنت (Xiao et al, 2004; Marston & Polei, 20-04; Rowbottom et al., 2005; Kelton & Yang, 2008) رأيت بأن زيادة الإفصاح الإضافي عن طريق الانترنت يمكن أن يقلل من عدم تماثل المعلومات فى علاقات الوكيل - الأصيل ومع ذلك نتجنب تعارض الوكالة وتخفيض التكاليف المرتبطة بالوكالة وبشكل أكثر تحديداً فإن زيادة فى الإفصاح على الانترنت لعلاقات المستثمرين ربما يقلل من تكاليف الوكالة لأنه لا يمكن إبلاغ المساهمين بشأن معلومات عن الشركات ولقد اقترح أحد الباحثين بأن بزيادة الإفصاح (سواء ورقى أو على الانترنت) ربما يقلل من تكلفة رأس المال وذلك لأن مزيد من الإفصاح يمكن أن يعطى صورة للشفافية وبالتالي يقلل من عدم التأكد للمساهمين (Rowbottom, et al., 2005) والشركات مع استخدام تقارير مالية على الانترنت فإنه يدعو إلى مزيد من التركيز على الاتصالات والتي توفر مستوى عام للإفصاح وذلك لمجموعة واسعة من أصحاب المصالح وبالتالي يتم تقليل مستوى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح وهناك بعض الدراسات مثل (Xiao et al., 2004; Kelton & Yang, 2008) تؤكد على أن خفض عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة المرتبطة بها يعتبر واحد من العوامل الرئيسية للشركات لتطبيق التقارير المالية على الانترنت اختيارياً.

الانترنت كما أنها أبقّت على الأسلوب التقليدى للإفصاح المحاسبى ولم تشير إلى إمكانية استخدام المواقع الإلكترونية فى الإفصاح المحاسبى.

القسم الرابع: النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري عبر الانترنت واليات الحوكمة أولاً: النظريات التي تفسر الإفصاح الاختياري عبر الانترنت

لقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة فى الشركات وزيادة اعتماد هذه الشركات على الديون الخارجية فى تمويل استثمارها مع وجود أطراف عديدة من أصحاب المصالح المرتبطين بهذه الشركات، وبالتالي هناك نوع من التعارض فى هذه المصالح بين الأطراف المختلفة وقد أدى ذلك لوجود عدم تماثل فى المعلومات المتاحة للأطراف المختلفة وأن الإفصاح المحاسبى يلعب دوراً هاماً فى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات وأن هناك العديد من النظريات التي تفسر سلوك الإدارة وباقي الأطراف وأدى تزايد استخدام الإفصاح الاختياري عبر الانترنت إلى إثارة التساؤلات حول النظريات التي تم استخدامها من قبل الباحثين لتفسير هذا الإفصاح كالاتى:

أ) نظريات قائمة على الاقتصاد:

١- نظرية تكلفة الوكالة:

تصوغ نظرية الوكالة العلاقة بين الأصيل والوكيل وقد عرف (Jensen & Mecking, 1976) علاقة الوكالة بأنها عقد يتفق شخص أو أكثر (الأصيل) مع شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم ، والتي تتضمن تفويضهم فى سلطة اتخاذ القرار لصالح الأصيل، وعلى مستوى

القيود المفروضة على نظرية الوكالة:

على الرغم من أن نظرية الوكالة قد تم استخدامها للشرح والتنبؤ بممارسات تقارير الشركة على الانترنت فإنه لا يوجد أساس نظري كاف للبحث وتقدم نظرية الوكالة أساساً لإقامة علاقة النموذج بين الأطراف المختلفة وإن جوهر هذا النموذج في صيانة وتحسين علاقة الاصيل - الوكيل وتجاهل الحاجة إلى إنشاء والحفاظ على العلاقة مع الأطراف ذات الصلة (ما يعرف بأصحاب المصالح) التي يمكن أن تتأثر بعمليات الشركة، كما أن ممارسات التقارير على الانترنت كأداة لبناء جسر التواصل بين الشركات والجمهور على سبيل المثال (المستثمرين المحتملين - البيئة - العاملين) وعلاقات الوكيل - الاصيل ربما تبدو العلاقة غير كافية وتحتاج أن تتوسع بحيث يشمل على أصحاب المصالح الأخرى.

٢- نظرية الإشارات:

- تركز على مشاكل عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، وتوضح النظرية كيف يمكن تخفيض عدم تماثل المعلومات بواسطة طرف لديه معلومات أكثر يقوم بإرسالها لطرف (الأطراف الأخرى). وفقاً لنظرية الإشارات فإن المدير يفصح عن المعلومات وذلك لتقليل عدم تماثل المعلومات، وهذا إشارة إلى الأطراف الخارجية بأن الشركة أدائها أفضل عن نظرائها (Miller, 2002). وتفترض نظرية الإشارات بأنه في اتخاذ القرارات فإن المستثمر يعتمد على المعلومات التي تقدمها الشركات وتسليط الضوء على مصداقية المعلومات أمر حاسم في التأكد من انخفاض عدم تماثل المعلومات، والشركات في محاولة لتطبيق نفس المستوى من الإفصاح

لشركات أخرى في نفس الصناعة (القطاع) وذلك لأن الشركات التي لا تتمشى مع نفس مستوى من الإفصاح عن غيرهم قد ينظر إليها من قبل أصحاب المصالح أنه إخفاء للأخبار السيئة (Craven & Marston, 1999) وفقاً لنظرية الإشارات بأن الشركة القوية مالياً من المحتمل أن تفصح عن معلومات أكثر من الشركات التي تواجه ضغوط أو صعوبات مالية نتيجة لأزمات اقتصادية ووجود إدارة ضعيفة وإيضاً الشركات المربحة فإن مديري تلك الشركات يزيد من مستوى الإفصاح للإشارة للمستثمرين بأن الشركات مربحة وتدعم الاستمرار. (Ross, 1979)

- نظرية الإشارات والتقارير على الانترنت

تستخدم نظرية الإشارات على نطاق واسع في دراسات تقارير الشركة على الانترنت وذلك لتفسير تطبيق التقارير على الانترنت في الشركات المدرجة بالبورصة، وفقاً لهذه النظرية فإن الشركة ذات جودة عالية لديها حافز أن ترسل إشارة للمستثمرين. وذلك لتمييز نفسها عن الشركات ذات جودة منخفضة وذلك لجذب الاستثمار (Marston, 2003; Ma- rston & Polie, 2004). وهناك العديد من الطرق تستخدمها الشركة كإشارة الأسواق رأس المال والتقارير الاختيارية (مثل تقارير الشركة على الانترنت، تقارير المسؤولية الاجتماعية) وهي تعتبر من الطرق أكثر شهرة وفاعلية، ومن ضمن الأدوات التقرير الاختباري فإن تقارير الشركة على الانترنت يكون وسيلة فعالة للإشارة وذلك لقدرته على الوصول إلى مجموعة واسعة من المستثمرين المحتملين وباقي أصحاب المصالح وذلك عن طريق تقارير الشركة على الانترنت للإشارة إلى السوق.

(lepu, 2001) أولاً: يزيد المديرون من الإفصاح الاختياري خوفاً من الإجراءات القانونية ضدهم وذلك لعدم كفاية الإفصاح أو فى غير التوقيت المناسب، وبالتالي فإن مدير الشركة الذى عنده أخبار سيئة لديه حافز أن يفصح مسبقاً وذلك لتقليل تكلفة التقاضى. ثانياً: قد يكون التقاضى سبباً من تقليل حافز المديرين لتقديم الإفصاح ولا سيما المعلومات المستقبلية.

نظرية الشرعية وتقارير الشركة على الانترنت

يقدر التنظيم أن يطبق وفقاً للنظرية الشرعية ممارسات تقارير الشركة على الانترنت لعدد من الأسباب:

أولاً: كفاءة الإفصاح العام يكون هاماً وذلك لإضفاء الشرعية مع وضع الشركات يجب أن تكون وسيلة فعالة يتم تطبيقها للحصول على مزايا مثل انخفاض التكاليف والتوقيت المناسب والوصول على نطاق واسع وبالتالي يقترح ضرورة استخدام تقارير الشركة على انت.

ثانياً: يعتبر الانترنت من أكثر الطرق فعالة كوسيلة اتصال فى العالم وأنه يمكن افتراض بأن هناك عدد متزايد من أصحاب المصالح الذين يتوقع حصولهم على معلومات عن الشركة من خلال الانترنت ومع ذلك فإن الشركات يجب أن يستخدم اختياريًا للانترنت لى تحصل على معلومات لتلبية توقعات المجتمع وذلك للحصول والحفاظ على وضع الشرعية.

ثالثاً: هناك أنواع معينة من التنظيمات والتي لديها تأثير بيئى تميل أن تخصص بشكل كبير من قبل أصحاب المصالح فى المجتمع ، ولكى تشير أنها تقى بتوقعات المجتمع (عقد إجتماعى)

فإن الشركات التى تحقق ربحاً تقدر أن تكشف عن نفسها عن تلك الشركات غير الناجحة وكسب العديد من المنافع فى العمليات (Craven & Marston, 1999; Marston & Polei, 2004; Aly et al., 2010) وهذه المنافع تشمل على: تعزيز سمعة الشركة - خفض تكاليف رأس المال. تعزيز أهمية المعلومات المالية للشركة - الحفاظ على علاقة جيدة مع أصحاب المصالح لإكتشاف الحالة الشرعية وبالتالي فإن الإشارة عالية الجودة لإعلام السوق يمكن أن تكون حافز قوى للشركة لتطبيق ممارسات تقارير الشركة على الانترنت.

القيود المفروضة على نظرية الإشارات:

هناك عدة قيود على هذه النظرية وهى: الأولى : أنها لا تتحدد كيف الشركة تقدر أن ترسل إشارة ذات جودة للجمهور ولا تقترح أى طريقة للإشارة لتكون دقيقة وهذا التجاهل قد يؤدي إلى إشارات غير ملائمة التى يمكن أن تؤدي إلى تأثير عكسى. الثانية: تقترح هذه النظرية بأن الإشارات تكون فعالة فقط عندما لا تقدر بسهولة أن تحاكيها شركات أخرى.

٣- نظرية الشرعية

تعتمد نظرية الشرعية على فكرة أن هناك عقد اجتماعى بين الشركة والمجتمع الذى تعمل فيه، وتشير الشركة إلى شرعيتها من خلال الإفصاح عن معلومات مفيدة فى تقريرها السنوى مثل تفسير الإفصاح الاختياري فى التقرير السنوى عن قضايا بيئية أو اجتماعية مثلاً، وبالتالي فإن زيادة الإفصاح الإختياري فى التقرير السنوى للشركة هو استجابة للتهديدات أو إدراكات اصحاب المصالح، وتهديد التقاضى من قبل المساهمين له تأثيرين على قرارات الإفصاح من قبل المديرين وهما: (Healy & Pa-

المصالح المختلفة، ومن أجل الحفاظ على علاقة قوية مع أصحاب المصالح والوفاء بالمساءلة المحاسبية يعتبر الافصاح عن المعلومات وسيلة هامة تقوم بها التنظيمات والأكثر استخداماً للقيام بالمساءلة المحاسبية لإصدار تقارير سنوية ورقية، ومع زيادة طلب معلومات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أصبح من الصعب على المنظمات الحفاظ على التقرير كوسيلة باعتباره جسر للتواصل بين أصحاب المصالح (Debreceeny, et al., 2002)، ونتيجة لذلك فإن العديد من الباحثين يعتقدوا بأن الانترنت يمكن أن يساعد بشكل كبير للافصاح عن المعلومات والافصاح لأصحاب المصالح وذلك للاضطلاع بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للشركات. (Hanafi et al., 2010; Aly et al., 2009) وذلك عن طريق تطبيق مفهوم أصحاب المصالح لتفسير ممارسات التقارير المالية على الانترنت.

القيود المفروضة على نظرية أصحاب المصالح:
هناك عدة قيود لهذه النظرية (Ullmann, 1985)
أولاً: لا تشير إلى ما هو مقدار المعلومات الإضافية التي يجب على الافصاح عنها اختياريًا.

ثانياً: لا تفسر لماذا المنظمة تكون مسئولة عن أصحاب المصالح.

ثالثاً: تركز هذه النظرية بشكل كبير على المساءلة المحاسبية في اتجاه واحد ولا يشجع على التغذية العكسية لأصحاب المصالح والفشل في التعرف على مدى مشاركة أصحاب المصالح في تشغيل التنظيم.

ب) النظريات القائمة على التغير المؤسسى
يمكن إثراء تحليل قرار بشأن الافصاح على الانترنت للشركات عن طريق تطبيق الابتكار القائم

أو لإعادة توجيه انتباه الجمهور بعيداً عن التأثير السلبي لأعمالهم

القيود المفروضة على النظرية الشرعية

تقترح النظرية الشرعية أنه لكي يستمر التنظيم فى المجتمع لابد وأن يكون وفقاً توقعات ومعايير المجتمع فإن هناك بعض القيود وهى (Deegan, 2002):

الأول : هناك نقص فى المعرفة ما إذا كان على وجه التحديد أن مجموعات أصحاب المصالح فى المجتمع أكثر تأثيراً من غيرها **الثانى:** لا يزال هناك تساؤل ما إذا كانت التنظيمات على علم باهتمام المجتمع أو حتى فكرة مفهوم العقد الاجتماعى فى بعض التنظيمات فالشرعية لا تمتلك إلا القليل أو ليس لديها تأثير على بقائهم فى المجتمع الذين يعملون فيه. **الثالث:** على الرغم من أن نظرية الشرعية تقترح باستخدام الافصاح العام إلا أنها لا تفسر كيف هذه الافصاحات يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لإقناع المجتمع لمنح صفة الشرعية لهذه المنظمة.

٤ - نظرية أصحاب المصالح:

يحتاج المديرون إلى فهم احتياجات المساهمين والعملاء والعاملين والمقرضين والموردين والمجتمع وقديماً كان التركيز على المساهمين فقط فى السنوات الحالية تبنت نظرية أصحاب المصالح وذلك للتنبؤ واختبار نواحي مختلفة من التقارير اختياريًا مثل (المسؤولية الاجتماعية للشركة، رأس المال الفكرى تقارير الشركة على الانترنت).

نظرية أصحاب المصالح والتقارير على الانترنت:
تؤكد نظرية أصحاب المصالح أن التنظيمات هى جزء من النظام الاجتماعى الذى تعمل به والتنظيمات تكون مسئولة عن مجموعات أصحاب

تكون وسيلة اخرى وجمعية علاقات المستثمر بانجلترا (IRS) ومعهد علاقات المستثمر المحلى بأمريكا (NIRJ) أمثلة لهذا التماثل لأنها تخلق إرشادات لأفضل الممارسات كما أنها تقدم دورات تدريبية ومؤتمرات لتطوير المهنة وتطبيق الابتكارات مثل التقارير المالية والافصاح على الانترنت.

نظرية التغيير المؤسسى وعلاقته بتقارير الشركة على الانترنت:

يتم استخدام التماثل المؤسسى لتطبيق دراسات مختلفة للتقارير على الانترنت للشركات المدرجة فى البورصة، مما يشير إلى أن الشركات الكبيرة عن الشركات الصغيرة ستشهد تحسينات عن طريق تطبيق تقارير على الانترنت ومن أجل تلبية طلبات أصحاب المصالح. فإن المزيد من الشركات سوف تطبق مثل هذا الأسلوب من ممارسة التقارير، ولقد اقترح مجموعة من الباحثين بتدعيم هذا الرأى من حيث ليس فقط المجتمع (أصحاب المصالح) يقدر أن يجبر التنظيم لتطبيق تقارير الشركة على الانترنت ولكن الحكومة وباقى الهيئات المنظمة الأخرى تقدر أن تجبر أيضاً التنظيم على استخدام مثل هذه التقارير (Victoria, et al., 2009) كما قد أشاروا بأن الجامعات والهيئات المهنية تؤثر على تنفيذ تقارير على الانترنت حيث أن هذه المعاهد تكون مراكز لتطبيق الابتكار (تماثل معيارى) ولقد أدمج بعض الباحثين هذه النظرية فى أبحاثهم بافتراض أن التماثل المؤسسى واحد من المفاهيم الاساسية تقدر أن تفسر تطبيق ممارسات تقارير الشركة على الانترنت (Bozcuk, 2012)

القيود المفروضة على التغيير المؤسسى

هناك قيود مفروضة على نظرية التغيير المؤسسى واثنين من القيود وهما (Ryan, 2010):

على التكنولوجيا بعيداً عن التقارير الورقية المطبوعة التى تهتم بنظريات تكلفة الوكالة ونظرية الاشارات التى ترتكن لمفهوم النظريات القائمة على الاقتصاد والاتجاه نحو النظريات التى تقوم على أساس التغيير فى المؤسسات كالاتى:

لقد حدد كل من (DiMaggio & Powell, 1983) ثلاثة آليات للتغيير المؤسسى: (١) التماثل القسرى الذى ينشأ من الضغوط الرسمية من منظمات خارجية مثل الحوكمة ويمكن أن يأخذ شكل قوانين من الحكومة أو متطلبات قانونية أو توقعات ثقافية. (٢) التماثل بالمحاكاة وهو يعنى أن يقوم التنظيم بوضع نموذج له بناء على الآخرين، وذلك للتجاوب مع عدم التاكيد الذى يحيط بغموض الاهداف التنظيمية أو لتعزيز الشرعية التنظيمية، وبالتالي فإن الشركة تتبع من طبق أولاً من الشركات فى نفس القطاع ونتيجة لعدم لتاكيد من التكنولوجيا للتنظيم وهو شكل من أشكال التطور حيث يعتبر أى تنظيم بمثابة تنظيم آخر مرآة له فى نفس المجال وينظر إليه أكثر شرعية ونجاح أو فى حالة عدم التاكيد من الطريقة الصحيحة للتكامل مع التكنولوجيا. (٣) التماثل بالمعايير وتأتى من المهنة وأنها تخلق معايير وممارسات تنظيمية متجانسة يجب إتباعها وهناك توصيات مهنية التى تؤثر على تطبيق تقارير مالية على الانترنت بين الشركات فى بلاد مختلفة وهناك عاملين هامين من المهنية التى تؤخذ فى الاعتبار المصادر الهامة لهذا التماثل: الأول يرتبط بالتعليم فى الجامعة والثانى يرتبط بالنمو والتوسع فى الشبكات المهنية التى تنشر بسرعة من خلال نماذج جديدة، والجامعات والمعاهد التى تقوم بالتدريب المهنى تكون مراكز هامة من تطبيق الابتكار، وايضا الجمعيات والهيئات المهنية

أحدهما : أثر خصائص الشركة مثل الحجم - الرفع المالى - السيولة - المديونية - نوع القطاع - القيد بالبورصة الاجنبية على جودة التقرير المالى عبر الانترنت. وسيتم التعرض له بالتفصيل فى القسم الخامس عند تطوير الفروض.

والثانى: أثر آليات حوكمة الشركة بكل أنواعها (سواء داخلية أو خارجية) على جودة التقرير المالى عبر الانترنت: وهى تنقسم إلى آليات داخلية وتنضم مجلس الإدارة - لجنة المراجعة - المراجعة الداخلية - الافصاح والشفافية وآليات خارجية وتضم هياكل الملكية- المراجعة الخارجية - قوانين سوق الأوراق المالية، وسوف يتم التعرض لأغراض الدراسة إلى: ١- هياكل الملكية كآلية خارجية للحوكمة ٢- مجالس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة.

أولاً: هياكل الملكية:

يركز تصنيف هياكل الملكية وفقاً لعدة أسس:

(أ) من حيث ملكية الأسهم أدى انفصال الملكية عن الإدارة فى الشركات المساهمة إلى تفتت الملكية وبالتالي ظهرت صورتين للملكية وهما:- الصورة الأولى تتمثل فى أن الغالبية الكبرى من حملة الأسهم تملك عدد قليل من الأسهم وهى ما يسمى تشتت الملكية. (التداول الحر للأسهم) مما يضعف من إمكانية ورقابة الملاك على تصرفات الإدارة ويشار إلى هذا الشكل على أنه يشكل الملكية للخارجين نظراً لعدم اشتراك صغار المساهمين فى اتخاذ القرار - الصورة الثانية: تتمثل فى فئة قليلة تملك معظم أو عدد كبير من الأسهم وما يطلق تركيز الملكية ويشار إليها بالملكية المؤثرة داخليا لأن هذه الفئة من المساهمين تقوم بإدارة الشركات التى تسيطر

الأول: تفشل هذه النظرية أن تعطى صورة متكاملة عما يجرى داخل التنظيم بسبب التغيير. **الثانى:** لاتوفر هذه النظرية التحليل العميق للتغيرات داخل التنظيم لتلبية توقعات البيئة الخارجية.

وبالتالى يمكن القول اقتراح تكامل بين النظريات القائمة على الاقتصاد والنظريات القائمة على التغيير المؤسسى وذلك لإنتاج فهم غنى للممارسات فيما يتعلق بالتقارير المالية عبر الانترنت، بأن فى المراحل الأولى من تطبيق الابتكار يمكن التنبؤ بها عن طريق الخصائص التنظيمية المقترحة عن طريق النظريات القائمة على الاقتصاد، أما المراحل التالية تميل فى التطبيق أن تشتق من الاهتمامات الشرعي عن طريق إضفاء الطابع المؤسسى أى عن طريق النظريات القائمة على التغيير المؤسسى (Xiao, et al., 2004) وسوف يتم استخدام المجموعتين من النظريات (الاقتصاد - التغيير المؤسسى) فى تطوير الفروض وذلك عند تحديد العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية عبر الانترنت فى القسم الخامس.

ثانياً: آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري:

لقد نال الإفصاح الاختياري ومحدداته اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين على المستوى التحليلي والعملى وتشمل البحوث التحليلية على النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري التى تم تقسيمها إلى نظريات متعلقة بالاقتصاد (نظرية تكلفة الوكالة - نظرية الاشارات - نظرية الشرعية - نظرية اصحاب المصالح، ونظريات متعلقة بالتغيير المؤسسى وكان الاقتراح التكامل بين النظريتين، أما الدراسات التطبيقية وهى تشمل المستوى العملى عن محددات الإفصاح الاختياري عبر الانترنت يتبع تيارين هامين وهما:

من صغار حملة الأسهم مما يؤدي إلى تخفيض إدارة الارباح.

- **الملكية الإدارية:** تملك الإدارة لجزء من الأسهم يؤدي إلى تقارب المصالح بين الملاك والمديرين ويقلل الصراع بينها إلا أن هناك رأيين متعارضين: **الرأى الأول:** أن ملكية المديرين لجزء من أسهم الشركة يؤدي إلى تضارب المصالح بين الملاك والإدارة ويتوقع أن زيادة الملكية الإدارية قد ينتج عنها زيادة وتحسن أداء الشركة وانخفاض السلوك الانتهازي للإدارة. **الرأى الثاني:** أن زيادة الملكية الإدارية ينتج عنها ما يسمى بالحصانة الإدارية وذلك عند ارتفاع مستوى هذه الملكية بالشكل الذى يؤدي إلى انخفاض خضوع الإدارة للسيطرة مما قد يزيد من نطاق السلوك الانتهازي.

- **الملكية العائلية:** وهى تعنى أن يتم السيطرة على الشركة بواسطة العائلة من خلال الملكية والإدارة أو كلاهما وبالتالي هناك رأيين: **الرأى الأول:** تقارب المصالح الأمر الذى يؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة التى يتم انفاقها لمراقبة المديرين. **الرأى الثاني:** قد يؤدي إلى السيطرة الكاملة على الشركة فى يد أحد العائلات ويجعلها تسعى الى تحقيق منافع خاصة على حساب الأقلية. وبالتالي تواجه الملكية العائلية مشاكل وكالة مختلفة عن الملكية الأخرى، والشركات المسيطرة عليها عائلياً من المحتمل أن تعاني من النوع الثانى لمشكلة الوكالة (التعارض بين الأغلبية والأقلية من حملة الأسهم) بدلاً من النوع الأول من مشاكل الوكالة (التعارض بين المديرين وحملة الأسهم).

عليها أو تؤثر عليها بقوة من خلال التمثيل المباشر فى مجلس الإدارة.

(ب) من حيث توزيع ملكية الأسهم:

- **الملكية المؤسسية** وترتكز ملكية أسهم الشركة فى يد بعض المؤسسات المستثمرة مثل صناديق الاستثمار - شركات التأمين - صناديق المعاشات.

ويلعب الاستثمار المؤسسى دوراً فى حوكمة الشركات والرقابة على سلوك الإدارة مما يترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية وذلك للأسباب الآتية (ابراهيم عبيد ، ٢٠١٠)

١- ضخامة حجم الاستثمار الذى تقوم به المؤسسات يدفعها لممارسة دور رقابى فعال على الشركات من خلال التدخل المباشر أو من خلال السعى نحو تفعيل آليات حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة - لجنة المراجعة.

٢- تقع القوائم المالية المنشورة للشركات فى قلب مصادر المعلومات التى تساعد هذه المؤسسات فى تخطيط وتقييم استثماراتها تزداد رغبتها فى قيام الشركات بإعداد قوائم مالية أكثر جودة وهو ما يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الريح.

- **ملكية كبار المستثمرين:** وهى تعنى التركيز ملكية الأسهم فى يد عدد قليل من حملة الأسهم وهناك وجهتى نظر بشأن هذا الشكل من الملكية فى الرقابة. **الأول:** ينظر إلى كبار حملة الأسهم من خارج الشركة على أنهم يرغبوا فى تحقيق عائد على استثماراتهم عن طريق المضاربة أو التدخل فى إدارة الشركة مما يوفر على جودة التقارير المالية. **الثانى:** تنتظر الى كبار حملة الاسهم من خارج الشركة على أنهم مستثمرون لديهم الدافع والقدرة على رقابة أعمال وتصرفات الإدارة أكثر

فى الشركة لذلك يمكن اعتبار المجلس من أهم آليات الحوكمة الداخلية و يمكن القول أن هناك خصائص أساسية يجب أن تتوفر فى مجلس الإدارة وهو خبرة أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، عدد أعضاء مجلس الإدارة وقد ناقشت دراسات محاسبية العديد من خصائص مجلس الإدارة التى تؤثر تأثيراً فعالاً فى أداء المنشأة وقيمتها (Kim & Lim, 2010; Brick&Chidambaran, 2010)

١- تركيبة مجلس الإدارة مثل نسبة الأعضاء الذين هم من خارج المنشأة وحجم مجلس الإدارة وخبرة الأعضاء.

٢- سمعة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين من المجلس.

٣- تنوع المجلس، من خلال وجود خبرات متنوعة خاصة منها الخبرة المالية.

٤- فصل دور المدير التنفيذى عن دور رئيس المجلس.

٥- عدد مرات اجتماع مجلس فزيادة عدد مرات اجتماعه مما يزيد من فاعلية الدور الإشرافى

٦- استقلالية لجان المجلس بكل أنواعها مثل لجنة المكافآت، لجنة التعيين، لجنة المراجعة.

نظراً لطبيعة مجلس الإدارة، يقوم بدور على محورين: (Guest, 2008):- دور إشرافى يتضمن بأن الإدارة العليا تعمل لمصلحة حملة الاسهم، وهنا يكون الأعضاء المستقلون أكثر استقلالاً وموضوعية فى مهامهم مقارنة بالأعضاء الذين هم من داخل المنشأة دور استشارى بتقديم المشورة والنصح للإدارة التنفيذية، وعدم تدخل فى عمل الإدارة، ويعتمد هذا الدور على خبرة العضو فى تقديم النصح فى الخطط والقرارات الاستراتيجية.

وهناك أهمية التوافق بين الملاك والمديرين لاستمرار وبقاء الشركة ولكن تحقيق هذا الهدف يواجه العديد من الصعوبات منها اختلاف الأهداف بين الملاك والإدارة واتجاهاتهم نحو المخاطرة والتوزيع بالإضافة إلى وجود اختلاف جوهري فى المعلومات بين الملاك والمديرين عن أحوال الشركة ومستقبلها والقدرة على تفسير هذه المعلومات وهذا ما ينتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويتوقف دور الملاك فى حوكمة الشركات وتحقيق رقابة فعالة لضبط سلوك الإدارة مع عاملين (إبراهيم عبيد، ٢٠١٠)

١- مدى تشتت أو تركيز الملكية.

٢- مدى معرفة ودراية الملاك بأحوال الشركة والقدرة على الوصول للمعلومات أو تفسيرها، وليس هناك شك فى أن تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من الملاك وكذلك انخفاض معرفة ودراية الملاك إنما يؤثر سلبياً فى الحد فى قدرتهم على أداء رقابى فعال فى الشركة والعكس صحيح، وبالتالي فإن هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة يمكن أن يمثل قوة مضادة يمكن الاعتماد عليها فى مواجهة قوة ونفوذ الإدارة، ومن هنا تبرز أهمية هياكل الملكية وخصائص دور مجلس الإدارة كآليتين من آليات حوكمة الشركات حيث يقوم الأخير بمساعدة الإدارة وتقييم أدائها لمصالح الملاك.

ثانياً: خصائص مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة مكلف بتمثيل مصالح المساهمين ويضمن للمستثمرين فى الشركة أن استثمار رأس المال يجرى استخدامه بطريقة رشيدة ويتم استخدامه لتحسين الأداء بالشركة وذلك عن طريق مهمة المجلس الرقابية وبالتالي فإن وظيفة المجلس وظيفه هامة من وظائف الحوكمة حيث أنه يعتلى قمة الهرم

خارجية والتي تقوم على أساس العلاقة بين الملاك وبين أصحاب المصالح. وقد تم تقسيم آليات حوكمة الشركات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: الآليات الداخلية بواسطة الشركة. **المجموعة الثانية:** الآليات الخارجية بواسطة السوق. وبالتالي فإن نظرية أصحاب المصالح يمكن أن يستخدم لتفسير آليات خارجية للحوكمة ونظرية الوكالة يمكن أن يستخدم لتفسير آليات الداخلية للحوكمة، يرى البعض (Neville, 2011; Brick & Chidambaran, 2010) أن لفهم دور مجلس الإدارة باعتباره أهم آلية من آليات الداخلية للحوكمة يمكن تصنيف هذه النظريات (الوكالة - أصحاب المصالح) إلى مجموعتين وهم: المجموعة الأولى نظرية تكلفة الوكالة وهي تمثل الدور الأساسى للمجلس كآلية رقابية داخلية يتمثل فى الرقابة والإشراف والتي من خلالها يمكن مراقبة سلوك الإدارة فى الشركات وذلك للتأكد من ضمان حقوق المساهمين ومجلس الإدارة مسئول عن مراقبة الإدارة وأدائها والتقارير المالية والإفصاح والمجموعة الثانية نظرية أصحاب المصالح وهي تمثل دور مجلس الإدارة فى تقديم الخدمة والمشورة وبخاصة فى المجالات المرتبطة باتخاذ قرارات استراتيجية للشركة. وتوفر نظرية الوكالة إطاراً لربط سلوك الإفصاح بحوكمة الشركات

القسم الخامس: تطوير الفروض

والدراسات السابقة

تتأثر التقارير المالية عبر الانترنت بعوامل مختلفة وهي عوامل الحوكمة ومنها (هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة) وعوامل أخرى (التسجيل فى بورصة أجنبية - نوع القطاع - القيد فى مؤشر

ويستمد موضوع حوكمة الشركات جذوره من زاويتين من نظريات المفسرة للإفصاح الأولى هي نظرية الوكالة التي تبحث فى التعارض بين مصالح الملاك وبين مصالح الإدارة وقد تم وضعها (Jensen & Meckling) والثانية هي نظرية أصحاب المصالح والتي تبحث فى حل التعارض بين مصالح أطراف عديدة من داخل وخارج الشركة تشمل الملاك والمديرين والعاملين والمعلماء والدائنين والموردين والجهات الرقابية والمجتمع وقد وضعها (Freeman & McVea, 2001) وتعددت آراء الباحثين حول هاتين النظريتين (الوكالة - أصحاب المصالح) فهناك من يرى أن نظرية الوكالة حالة خاصة من نظرية أشمل هي نظرية أصحاب المصالح (Hill & Jones, 1992) وهناك من يرى أنهما نظريتين مختلفتين لوجود اختلافات (Letza, et al., 2004) وهذا هو الأرجح كالاتى:

١- **من حيث الهدف:** نظرية تكلفة الوكالة تهدف تعظيم ثروة الملاك فى حين أن نظرية أصحاب المصالح تهدف تعظيم الرفاهية سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢- **من حيث مشكلة الحوكمة:** نظرية تكلفة الوكالة ترى أن السبب هو انفصال الملكية عن الإدارة فى ظل افتراض تعظيم المنفعة الذاتية لدى المديرين، فى حين نظرية أصحاب المصالح ترى أن السبب هو عدم مشاركة أصحاب المصالح بسبب نظام الحوكمة يفشل فى تمثيل أصحاب المصالح.

٣- **من حيث حل المشكلة:** نظرية الوكالة تقترح آليات داخلية مثل نظام الحوافز للمديرين، فى حين نظرية أصحاب المصالح تقترح آليات

في الحد من سلطة الإدارة في إعداد التقارير لأن هناك استفادة من إدارة الأرباح خلال إبرام العقود أقل كفاءة وتخفيض تكلفة التمويل الخارجى وانتزاع منافع من صغار المستثمرين وبالتالي تتحول مشكلة الوكالة من تعارض المصالح بين الملاك والإدارة إلى تعارض بين كبار وصغار المستثمرين، وكانت دراسات سابقة للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وبين التقارير المالية عبر الانترنت هناك ارتباط سلبى في هذه العلاقة (Mazzotta & Bronzetti, 2013; Kelton & Yang, 2008, Mitchell, et al., 2002, Haniffa & Cooke, 1995) كما جاءت نتيجة هذه الدراسة بالارتباط السلبى بين ملكية كبار المساهمين وبين التوقيت عرض التقارير المالية عبر الانترنت (Abdelsalam & Street, 2007) بينما جاءت نتيجة هذه الدراسة بالارتباط الموجب (على خليل ، منى المغربى ، ٢٠١٤) وجاءت دراسات أخرى عدم وجود ارتباط معنوى في العلاقة السابقة كالاتى: (Eng & Mark, 2003; Yap et al., 2011; Puspitaningrum & Atmini, 2012; Ramli et al., 2013, Parlakkaya, et al., 2015) وبالتالي يتم صياغة الفرض كالاتى هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ملكية كبار المساهمين وبين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت.

(ب) **الملكية المؤسسية**: يتكون الاستثمار المؤسسى من: صناديق الاستثمار المشتركة وصناديق التعاقد والمعاشات إضافة إلى محافظ البنوك وشركات التأمين، وبالتالي هناك تأثير الملكية المؤسسية على الأداء من

المسئولية المصرى) وعوامل أخرى لذلك تم القيام بإدخال متغيرات رقابية

أولاً: المتغيرات الأساسية

١ - هياكل الملكية

تعتبر هياكل ملكية الشركات بكل أنواعها عنصراً هاماً لحوكمة الشركات ويمكن أن تؤثر على أداء الشركة وثروة المساهمين حيث أنه في ظل انفصال الملكية عن الإدارة ظهرت هياكل ملكية مختلفة كالاتى:

(أ) **ملكية كبار المساهمين**: تشير ملكية كبار المساهمين إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من كبار المستثمرين حيث يمتلك نسبة من الأسهم تمنحه الحق في المشاركة في قرارات الإدارة والرقابة على تصرفاتها، وقد أشارت مادة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ أنه يعد من كبار المساهمين من تملك نسبة من الأسهم تعادل ٥% على الأقل من أسهم الشركة وهناك وجهتى نظر لأثر ملكية كبار المساهمين على جودة التقارير المالية (Dou, et al. 2013)

- تزيد من جودة التقارير المالية حيث أن لكبار المساهمين دور في مراقبة السلوك الإدارى والمساهم إذا كان لديه حصة ملكية كبيرة (كبار المساهمين) فإنه على استعداد لتحمل تكاليف المراقبة لأنه سيحصل على منافع، ويساعد الدور الرقابى لكبار المساهمين على تحقيق المواءمة بين مصالح المساهمين والمديرين وكذلك تقليل دوافع المديرين لإدارة الأرباح.

- تقل من جودة التقارير المالية وذلك لضغوط سوق المال على المديرين لتحقيق الأرباح على المدى القصير لأنه كبار المساهمين أقل رغبة

الخاصة وبالتالي زيادة عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى انخفاض التقارير المالية عبر الانترنت.

وأشار (إبراهيم عبيد، ٢٠١٠) ان زيادة نسبة الملكية المؤسسية في أسهم الشركة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالي نتيجة الدور الذى تلعبه تلك المؤسسات في حوكمة الشركات والرقابة مع سلوك الإدارة من خلال دورها الفعال في الجمعية العمومية للمساهمين أو دورها في تفعيل آليات حوكمة أخرى مثل مجلس الإدارة ولجانته المختلفة. كما أكدت دراسة (مجدى المليجي ، ٢٠١٤) زيادة نسبة الملكية المؤسسية تساهم في تفعيل الرقابة على سلوك الإدارة وقام كل من (AbuGhazaleh et al., 2012) بدراسة العلاقة بين الملكية المؤسسية والإفصاح من خلال علاقات المستثمر على شبكة الانترنت وتوصلت الدراسة بالتطبيق على الشركات الأردنية أن هناك ارتباط إيجابي بينها، كما قام كل من (على خليل ، منى المغربى ، ٢٠١٤) بدراسة العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت وجاءت نتائج أن هناك علاقة موجبة ولكنها غير معنوية، وبالتالي يتم صياغة الفرض التالي:

" هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية وبين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت."

(ج) الملكية الإدارية: وتعنى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة وهى إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تخفيض السلوك الانتهازي للإدارة وعلى الرغم من ذلك فإن الملكية الإدارية تؤثر على تكاليف الوكالة بأسلوبين هما : (Chau&Gary , 2010)

عدة زوايا (Pound, 1988)الأول : فرض الرقابة الكفاء بمعنى علاقة إيجابية بين الأداء ونسبة الملكية المؤسسية باعتبار أن المؤسسات لديها خبراء يستطيعون رقابة المديرين وبتكلفة منخفضة بالمقارنة مع المستثمرين الصغار.الثاني: تضارب المصالح ووفقا لذلك يتوقع أن يجبر الملكية المؤسسية على التصويت لصالح الإدارة حتى لا تخسر تلك المؤسسات علاقة عمل مريحة مع تلك الشركة.الثالث: التحالف الاستراتيجي هناك مصالح متبادلة بين الملكية المؤسسية وبين مديري الشركة.ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين الملكية المؤسسية وبين الأداء في حالة الزاوية الثانية - الثالثة.وبنفس الاتجاه يتحدد دور الاستثمار المؤسسي برأيين (على خليل ، منى المغربى ، ٢٠١٤).الرأي الأول : إذا كان غرض المستثمر المؤسسي من الشراء هو الاحتفاظ بتلك الاستثمارات فهذا أيضاً يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي ومن ثم تعتبر الملكية المؤسسية آلية هامة لتطبيق قواعد الحوكمة ومعايير حوكمة الشركات ومن أهمها الشفافية والإفصاح مما يؤدي إلى جودة التقارير المالية عبر الانترنت.الرأي الثاني: إذا كان غرض المستثمر المؤسسي من الشراء بقصد المتاجرة (المضاربة) لتحقيق عائد على أموال العملاء في الأجل القصير، حيث تخضع المستثمر المؤسسي لضغوط ائتمانية حادة فهذا يعني عدم قيام المستثمر المؤسسي بالدور الرقابي المنوط بها، ويترتب على ذلك بقيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات التي تحقق منفعتها

وجاءت نتائج دراسات أخرى بأنه لا يوجد ارتباط معنوي لهذه العلاقة (Eng & Mark, 2003, Kelton & Yang, 2008 ;Puspitaningrum & Atmini , 2012; Thangatorai, etal, 2013) بينما جاءت دراسة (على خليل ، منى المغربى) مع وجود ارتباط موجب في هذه العلاقة ولكنها غير دالة إحصائية وبالتالي يتم صياغة الفرض:

"هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الادارية وبين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت."

(د) **الملكية العائلية:** اقتران الملكية والرقابة كما في الشركات العائلية ينتج عنها تقارب المصالح الأمر الذى يؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة وتحسين أداء الشركة وبالتالي العمل على تحقيق المصالح وهذه خاصية من الملكية العائلية (هشام المليجى ، ٢٠١٠)

وهناك طغيان علاقة الرقابة على الإدارة المهنية والمعاملة في تحمل الأخطاء وهذه خاصية أخرى ، وبالتالي يرى البعض أن الشركات العائلية ترتبط بمعلومات أكثر شفافية وجودة أفضل للتقارير المالية بينما يرى البعض الآخر العكس أن الشركات العائلية ترتبط بمعلومات أقل شفافية مقارنة مع الشركات غير العائلية (Andrson et al., 2008) وهناك دراسات سابقة بين وجهات نظر مختلفة في دراسة العلاقة بين الملكية العائلية والتقارير المالية .عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية العائلية ومستوى الإفصاح الاختيارى عبر الانترنت. (Ho & Wong , 2001; Thangatorai, etal, 2013) - بينما في قطاع آسيا وجد أن هناك ارتباط سلبى بين ارتفاع نسبة الملكية العائلية وانخفاض في

١. تأثير اختلاف المصالح حيث أن نسبة الملكية الإدارية عندما تكون منخفضة فإن الإدارة لديها دافع أقل للعمل في صالح المساهمين الخارجيين وهذا يعنى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الملكية الإدارية وفرص تضارب المصالح حيث أن ارتفاع الملكية الإدارية يؤدي إلى تخفيض السلوك الانتهازي لدى الإدارة.

٢. تأثير الحصانة الإدارية ويعنى أن المديرين لديهم فرصة أكبر للقيام بالسلوك الانتهازي عندما يكون لديهم سلطة رقابية كبيرة، حيث أنه ارتفاع الملكية الإدارية يؤدي إلى تخفيض السلوك الانتهازي من قبل الإدارة.

وبالتالي فإن زيادة الملكية الإدارية تؤدي إلى زيادة تضارب المصالح وسعى الإدارة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وحملة الأسهم الخارجيين الأمر الذى يترتب عليه زيادة الاهتمام بالتقرير المالي عبر الانترنت ولكن عندما تصل نسبة معينة يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالحصانة الإدارية وعدم تطبيق قواعد ومعايير الحوكمة وأن هذه الحالة تقوم الإدارة بالإفصاح عبر الانترنت عن المعلومات التي تحقق مصالحها الشخصية وإخفاء الأداء الفعلي مما يترتب عليه انخفاض جودة التقرير المالي عبر الانترنت.

وجاءت نتائج الدراسات السابقة مختلفة في دراسة الارتباط بين الملكية الإدارية والتقارير المالية عبر الانترنت: ارتباط سلبى كالاتى:

(Mazzotta & Bronzetti, 2013, Parla-kkaya, etal., 2015)

وجاءت دراسة بأن هناك ارتباط سلبى بين الملكية الإدارية وتوقيت عرض التقارير المالية عبر الانترنت (Abdelsalam & El-Masry, 2008)

بشكل أفضل وتوضيح بأن الإدارة تعمل وفقا لمصلحة الملاك.

وجاءت نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الملكية المشتتة والتقارير المالية مختلفة كالتالى: دراسة بأن هناك علاقة معنوية بين ممارسات الإفصاح عبر الانترنت للشركات الألمانية ونسبة التداول وهذا في عام ٢٠٠٠ وجاءت غير معنوية لذات الشركات في عام ٢٠٠٣ (Marston & P-olie, 2004) وأيضا أيدت دراسة أخرى بأن هناك علاقة معنوية بين مقدار وعرض المعلومات للمستثمر المفصح عنها على الانترنت وبين نسب التداول الحر وذلك لعينة الشركات النمساوية. وجاءت غير معنوية هذه العلاقة لعينة من الشركات الألمانية في ذات الدراسة (Pirchegger & W- genhofer, 1999)

وجاءت دراسة بعدم معنوية العلاقة بين مستويات الإفصاح عبر الانترنت وبين نسب التداول الحر بالتطبيق على الشركات الأسبانية (Gandia, 2008) وبالتالي يمكن صياغة النص كالتالى: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المشتتة وبين جودة التقارير المالية عبر الانترنت

٢ - خصائص مجلس الإدارة

وهي أهم آليات حوكمة الشركات وذلك لمراقبة سلوك تجاه ممارسات إدارة الأرباح ووضع استراتيجيات وخطط الشركة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح وتحسين الأداء ومساعدة أصحاب المصالح المختلفة على اتخاذ القرار وحتى يقوم مجلس الإدارة بالمهام الإشرافية والرقابية المنوط بها بلائد من توافر وجود خصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالتقارير المالية عبر الانترنت وهي كالتالى:

مستوى الإفصاح الاختيارى في هونج كونج (Haniffa & Cooke, 2002) ، العلاقة بين نسبة الملكية العائلية (٢٥% فأقل) وانخفاض مستوى الإفصاح الاختيارى بينما إذا كانت نسبة الملكية العائلية (أكثر من ٢٥%) يحدث ارتفاع لمستوى الإفصاح الاختيارى وهذا يعنى أن تزايد نسبة الملكية العائلية تؤدي إلى درجة عالية من الإفصاح. (Chau & Gay, 2010) وأخيراً يرى (مجدى المليجي ، ٢٠١٤) أن الشركات العائلية ينتج عنها تقارب المصالح الأمر الذى يؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة وتحسن أداء الشركة. وبالتالي يتم صياغة الفرض كالتالى:

هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية عبر الانترنت .

(هـ) الملكية المشتتة: وهي تعنى تشتت الملكية بين عدد كبير من المساهمين ونسبة التداول الحر واحد من مؤشر قياس تشتت الملكية وبالتالي فإن الشركات التي لديها نسب ملكية مشتتة أعلى فإن المستثمرين الذين يملكون حصص كبيرة يقدروا الحصول على معلومات من مصادر داخلية وبالتالي لا يعتمدوا على المعلومات المنشورة فقط ولكن يمكن أن تستخلص بأن الشركات لديها إفصاح أقل على الانترنت وبالتالي فإن نظرية الوكالة التي تقترح تعارض المصالح بين الإدارة وبين المساهمين الكبار والمساهمين الصغار وبالتالي فإن الشركات التي لديها ملكية مشتتة تعنى مستثمرين ذو نسبة صغيرة من الأسهم فإن قوة تأثيرهم برقابة الإدارة يكون قليل ونتيجة فإن هناك حاجة للإفصاح الاختيارى مع تشتت الملكية وذلك للسماح للمستثمرين لرقابة الإدارة

(أ) حجم مجلس الإدارة:

لم تتفق الدراسات المحاسبية مع الحجم الأمثل لمجلس فقد أشارت دراسة أن الحجم الأمثل لمجلس الإدارة يتراوح بين (٨-١٠) أعضاء ويرتبط بعلاقة موجبة مع أداء الشركة (Hoque, et al., 2013) كما أشار دليل وقواعد الحوكمة في مصر (٢٠١١) بأنه يجب على مجلس الإدارة لا يقل عن خمسة أعضاء ولم يحدد الحد الأقصى. وبالتالي فإن الحجم المناسب لمجلس الإدارة نسبي فقد يكون الحجم الكبير أداة رقابية فعالة مع سلوك الإدارة والحد من التصرفات الانتهازية ونظر لتوافر الخبرات بين أعضائه وصعوبة سيطرة الإدارة على المجالس الكبيرة (Ezat & El-Masry, 2008) وعلى النقيض أكدت دراسة أخرى أن حجم المجلس الكبير يكون أقل فاعلية حيث يفترض أن كل عضو من الأعضاء الآخرين وهم كثيرون سيقومون بواجبهم الرقابي كما أن هناك صعوبة الوصول إلى الإجماع في المجالس وبالتالي فإن الحجم الأقل يكون أفضل لسهولة اتخاذ القرار (Chang & Sun, 2008) أما فيما يتعلق بالعلاقة حجم مجلس الإدارة والتقارير المالية عبر الانترنت فقد شملت دراسات عديدة كمتغير من آليات الحوكمة يؤثر على جودة التقارير المالية عبر الانترنت.

• هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقرير المالي عبر الانترنت (Mazzotta & Bronzetti, 2013; Yap et al., 2011; Botti et al., 2008, Gandia, 2013, على خليل ، منى المغربي ، ٢٠١٤) كما أقامت دراسة بأن حجم مجلس الإدارة يؤثر على توقيت عرض التقارير المالية عبر الانترنت (Ezat & Al-Masry,

2008) وبالتالي يمكن عبر صياغة الفرص

كالآتي: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية عبر الانترنت.

(ب) استقلال المجلس

يلعب استقلال مجلس الإدارة دوراً هاماً في الحد من تضارب المصالح بين الملاك والإدارة مما يعزز من قيام مجلس الإدارة بالمهام الإشرافية والرقابية وذلك للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة ومن ثم تخفيف مخاطر دعاوى القضاة التي قد تهدد استمرارية وبقاء المنشأة، وقد أكدت قواعد حوكمة الشركات في مصر عام ٢٠١١ على أن العضو المستقل هو العضو الذى يكون مستقلاً عن الإدارة وأن يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين أو كبار العملاء أو الموردين وتقاس بنسبة عدد أعضاء غير تنفيذيين إلى إجمالي عدد مجلس الإدارة وبالتالي فإن الحفاظ على نسبة عالية من المديرين المستقلين من أهم دعائم حوكمة الشركات حتى تمكن من توفير المصداقية والحيادية لقرارات مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة ينظر إليهم على أنهم ممثلين عن المساهمين ولديهم حافز لزيادة مقدار وجودة الإفصاح وذلك لأن هناك منافع عن خلق السمعة مع أنهم خبراء مراقبة (Xiao et al., 2004) وبالتالي فإن نسبة المديرين المستقلين داخل المجلس يرتبط إيجابياً في مقدرة المجلس على التأثير على قرارات الإفصاح (Eng & Mak, 2003) وكما وجد أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المديرين المستقلين وإخفاء الأخبار السيئة ، في اتجاه آخر فإن ارتفاع نسبة المديرين غير التنفيذيين قد يكون به عيوب فالمدير غير التنفيذي قد لا يلتزم

أسباب للسماح لهم بخدمة مصالحهم الذاتية كما يلي:

- تؤدي إلى عدم توازن القوى بين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة والتي من المحتمل أن تقيّد فاعلية المجلس في مراقبة الأعمال والمبادرات الإدارية.

وعدم تماثل المعلومات بين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة قد تكون مصدر رئيسي لمشاكل الوكالة يمكن للمدير التنفيذي الاستفادة من هذا عدم التماثل في التأثير على عمليات اتخاذ القرار مما يؤدي إلى انخفاض في قدرة المجلس مع الرصد الفعال والرقابة والجمع في الوظيفتين بضعف فاعلية المجلس في مراقبة وظائف الإدارة مما يزيد من تكاليف الوكالة، وجاء تقرير لجنة كادبري في عام ١٩٩٢ بأن الشركات الكبرى عليها الفصل بين دور المدير التنفيذي ودور رئيس مجلس الإدارة، وجاءت نتائج الدراسات السابقة لدراسة العلاقة بين إزدواجية الدور وبين التقارير المالية عبر الانترنت كالتالي: هناك ارتباط معنوي في العلاقة

(Haniffia & cooke, 2002; Gul & leung, 2004; Yap et al., 2011; Mazzotta & Br-onzetti, 2013) وهناك دراسات وجدت ارتباط معنوي بين إزدواجية الدور وبين توقيت عرض التقارير المالية عبر الانترنت (Abdelsalam & El- Masry, 2008; Abdelsalam & Street, 2007; Ezat & El- Masry, 2008.)

وبنفس النتيجة دراسة (على خليل ، منى المغربي ، ٢٠١٤) ، دراسة عادل الميهي ، (٢٠١١) ودراسات أخرى لم تجد أي علاقة معنوية في هذه العلاقة وهي:-Tha, Kelton & Yang, 2008; ngatorai, et al., 2013) وحددت دراسة بأن

بالإجراءات الاستراتيجية ويفرص رقابة مبالغ فيها ويفتقر إلى المعرفة عن الأعمال التجارية وهذا يسبب قصور في الاستقلال الفعلي ولقد وجد أن المدير غير التنفيذي المستقل كرئيس مجلس الإدارة له تأثير سلبي على الإفصاح الاختياري وهذا الاستنتاج يتعارض مع نظرية الوكالة (Haniffa & Cooke, 2002)

وجاءت دراسات عديدة في استقلال مجلس الإدارة وعلاقته بالتقارير المالية عبر الانترنت نتائجها مختلفة فبعض النتائج وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية وهي: (Abdelsalam & EL-Masry, 2008; Abdelsalam & Street, 2007, Ezat & El-Masry, 2008) وبنفس النتيجة دراسة على خليل ، منى المغربي ، ٢٠١٤ ، دراسة عادل الميهي ، ٢٠١١ بينما وجدت دراسات علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية وهي (Eng&M- ark, 2003) ودراسات أخرى لم تجد أي علاقة معنوية وهي: (Ho & Wong, 2001; Haniffa & Cooke, 2002; Puspitaningrum& Atmini, 2012) ويتم صياغة الفرص كالتالي "هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عبر الانترنت"

(ج) إزدواجية المنصب:

أن الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو أي منصب تنفيذي بالشركة يفقد من استقلال مجلس الإدارة ويؤثر على الحياد في القرارات، ولا يوفر التفرغ المطلوب للقيادات التنفيذية بالشركة، وكذلك من قواعد الحوكمة الجيدة ضرورة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب فإزدواجية دور المدير التنفيذي مع رئيس مجلس الإدارة يخلق

للمساهمين ومن المحتمل أكثر عرضة للاضطلاع بوظائفهم بإجتهد ومن المتوقع أن تتحسن فاعلية مجلس الإدارة وذلك بعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وأنه من المتوقع أن التقارير المالية عبر الانترنت ترتبط إيجابياً بعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة التي تعقد خلال السنة المالية وبالتالي الفرض أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين جودة التقارير المالية عبر الانترنت.

٣- نوع القطاع

قد يختلف مدى الإفصاح وفقاً لنوع القطاع، مثلاً الشركات ذات حساسية سياسية مثل الغاز والبتترول وبالتالي تحتاج إلى توسع في الإفصاح فإذا كانت إحدى هذه الشركات التي تنتمي لقطاع الغاز أو البتترول لا توفر هذا الإفصاح يمكن أن يفهم السوق إشارة إلى أخبار سيئة (Inchausti, 1997)

كما أكدت دراسة بأن الشركات العاملة في قطاع البتترول والغاز أكثر انخراطاً في تقارير مالية بالانترنت عن الموجودة في قطاعات أخرى (Oyelere, et al., 2003) وأكثر من ذلك فقد رأى البعض بأن شركات في قطاع الدواء غالباً ما تستخدم مستوى عال من التكنولوجيا عن مختلف القطاعات وبالتالي تفصح بمستوى عال باستخدام تقارير مالية على الانترنت (Debreceeny, et al., 2002) وقد وجدت دراسة بأن قطاع تكنولوجيا المعلومات من المحتمل أن يكون أكثر عرضة عن غيره من القطاعات لتبنى تقارير مالية على الانترنت ثلاثة أسباب وهي: (١) الخبرة مع شبكة الانترنت وبالتالي فإن الشركات في هذا القطاع لديها طاقة لاستخدام المعرفة الجديدة وتطبيق الابتكارات بمستوى أكثر تطوراً (٢) شركات التكنولوجيا لديها

هناك مجلسان للإدارة مجلس إشرافي يرأسه مجلس الإدارة والثاني مجلس للإدارة التنفيذية، الإشرافي دوره حوكمة والتنفيذى دوره إدارة وبالتالي فإن الفصل بين دور المديرى التنفيذى وبين رئيس مجلى الإدارة يودى إلى (Gandia, 2008): تجنب تحصين المدير التنفيذى - زيادة فاعلية رقابة مجلس الإدارة - وجود رئيس مجلس الإدارة وذلك لإسداء النصح والمشورة للمدير التنفيذى- بناء استقلالية بين مجلس الإدارة وإدارة الشركة.

وبالتالى بناء على نتائج الدراسات السابقة فإن بناء على نظرية الوكالة فإن فاعلية وكفاءة مجلس الإدارة في خطر فى وجود ازدواجية المنصب وهذا التركيز في السلطة يمكن أن يمس الإفصاح عن حوكمة الشركة وتوليد معلومات بجودة منخفضة ويكون الفرض المقترح كالتى: "هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية المنصب وبين جودة التقارير المالية عبر الانترنت".

(د) عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة

عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً بجودة الأداء مؤشر كفاءة أداء المجلس وقد أشار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصرى عام ٢٠١١ على أن ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر (٤ مرات) وأن يتم الإفصاح في التقرير السنوي عن عدد الاجتماعات، وعدد مرات الاجتماع يتم استخدامها كمؤشر لاجتهاد المجلس وكثافة أنشطة المجلس من المرجح أن تساهم في فاعلية مهام الرقابة وخاصة المرتبطة بالتقارير المالية وهناك دراسات محددة بشأن العلاقة بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة والتقارير المالية عبر الانترنت (Yap et al., 2011; Botti et al., 2013) و فإن عدد مرات الاجتماع مجلس الإدارة يعود بالنفع

حافظ أن تثبت أنها رائدة التكنولوجيا ومن المحتمل أن يكون لها تجارب مع تقارير مالية على الانترنت على سبيل المثال شركة ميكروسوفت من الشركات الأوائل التي لديها تجربة مع تقارير مالية بلغة (xbrl) (3) انتشار الابتكار والمحاكاة وفي ظل ظروف عدم التأكد فالشركات تميل إلى تقليد من يطبق الأوائل في نفس القطاع، وإذا كانت هناك بعض الشركات تكنولوجيا المعلومات لم تطبق تقارير مالية عبر الانترنت في البداية فإنها لاتزال أكثر احتمالاً عن الشركات في قطاعات أخرى وذلك لاتباع الأوائل في قطاعها (Xiao et al., 2004) بينما دراسات أخرى لا ترى علاقة معنوية بين هاتين المتغيرين (Craven & Marston, 1999; Ma- rston, 2003) ووفقاً لنظرية الإشارات فإن الشركات في ذات القطاع تميل أن تطبق نفس مستوى الإفصاح وإذا فشلت الشركة في إطار نفس القطاع في اتباع نفس ممارسات الإفصاح متضمناً إفصاح عبر الانترنت فإنها تفسر على أنها إشارة أن الشركة تخبئ أخبار سيئة وجاءت دراسة بأن هناك ارتباط إيجابى معنوى بين نوع القطاع وبين التوقيت المناسب للتقارير المالية على الانترنت (Ezat & El-Masry, 2008) وبالتالي هناك ارتباط بين نوع القطاع وتطبيق الشركات للتقارير المالية على الانترنت يتم صياغته كالاتى " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التقرير المالى عبر الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات بين القطاعات المختلفة.

mental, Social and Governance) أطلقت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة استاندر وبوز ومركز المديرين المصرى فى عام ٢٠١٠ مؤشراً لتصنيف الشركات المقيدة في البورصة المصرية في مجال الشفافية والإفصاح على أساس المسؤولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة ويطلق عليه مؤشر (esg) أو ما يسمى EGXESG / (S&P) والذى يعتمد التحليل على شقين الأول شق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية وقد تم الاعتماد على مبادرات التقرير العالمى (GRI) والميثاق العالمى للأمم المتحدة، الثانى شق معايير الحوكمة تم الاعتماد على حوكمة الشركات وفقاً للسوق المصرى ويعتمد المؤشر المصرى على المعلومات التي تنتجها الشركات عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية بشكل اختياري كما يلي:

الشق الأول: قواعد ومعايير الحوكمة ومن أهمها توفير الحماية للمساهمين.

الشق الثانى: قواعد معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهى معايير الأداء البيئى - معايير للأداء الاجتماعى - معايير العمل والعلاقات العمالة - معايير الأداء في مجال حماية المستهلكين وتطوير الإنتاج.

وبالتالى يكون الفرض بناء على مقارنة بين الشركات المقيدة في هذا المؤشر في البورصة المصرية عام ٢٠١٤ وتتضمن (٢٩ شركة) وبين الشركات غير المقيدة في هذا المؤشر في نفس العام وتتضمن (٢٢) شركة " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التقرير المالى عبر الانترنت (المحتوى- العرض) للشركات داخل وخارج مؤشر المسؤولية المصرى.

٤- القيد فى مؤشر المسؤولية

الاجتماعية المصرى (esg)

مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى يعنى العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (Environ-

٥- التسجيل في بورصة الأوراق المالية الأجنبية

2004, Marston & Polie, 2004, Aly, et al., 2010) بينما وجد (Debreceeny, et al.,) أن هناك ارتباط عكسي بين الشركات التي لديها تسجيل في بورصة أجنبية بخلاف أمريكا لارتفاع معايير الإفصاح في الجهات المنظمة من قبل بورصة الأوراق المالية في أمريكا (SEC) التي تدفع الشركات الأجنبية في بورصة أمريكا أن تطبق التقارير المالية على الانترنت مقارنة مع الشركات غير المسجلة في ذات البورصة بينما وجد أن هناك ارتباط إيجابي بين الشركات التي لديها تسجيل في بورصة أمريكا وبين نشرها تقارير على الانترنت (Decbrency, et al., 2002) بينما هناك دراسات لم تجد علاقة معنوية وهى (Marston, 2003, Oyelere et al., 2003;) بينما وجدت دراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التسجيل في بورصة أجنبية وهى أمريكا والتوقيت المناسب للتقارير على الانترنت (Abdelsalm & Street, 2007) الشركات المصرية المسجلة في بورصة أوراق أجنبية من المحتمل أن تفصح عن معلومات أكثر على مواقعها على الانترنت عن الشركات المصرية المسجلة في البورصة المحلية فقط. وبالتالي يكون الفرض "توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التقرير المالي عبر الانترنت (المحتوى- العرض) للشركات المصرية المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية.

ثانياً: المتغيرات الرقابية

تتأثر التقارير المالية عبر الانترنت بعوامل مختلفة ومنها المتغيرات الرقابية وهى تعبر عن خصائص الشركة وذلك للسيطرة على العوامل التي تؤثر على مستوى جودة التقارير المالية عبر الانترنت والمتغيرات الرقابية كما يلي:

تسعى الشركات إلى الإدراج والتسجيل في بورصة أجنبية وذلك للحصول على التمويل من سوق المال الأجنبي بتكلفة منخفضة ومنافع أخرى مثل التسويق السريع للمنتجات والخدمات وإبراز شكل الشركة وكسب القبول السياسى من خلال ترويج للشركة على أنها محلية في أسواق عالمية، ويواجه الشركات التي لديها تسجيل في البورصة الأجنبية طلب إفصاح إضافي وسوف تقدم معلومات إضافية عن الشركات المسجلة محلياً فقط مع الالتزام بنطاق السوق الأجنبي إذا كانت متطلباتهم أكبر أو مختلفة عن بورصة السوق المحلي (Cooke, 19- 92) وبالإضافة إلى أن الشركات المدرجة في سوق أجنبي يجب أن تفصح عن معلومات أكثر لتقليل عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين والمحللين الماليين وتقارير الانترنت يتم استخدامها لتقليل عدم التماثل في المعلومات (Debreceeny, 2002) et al., وقد أوضح (Xiao, et al.,) بأن الشركات الصينية المسجلة في بورصة أجنبية سوف تقوم بالإفصاح الاختياري طبقاً لنظرية الوكالة بحيث تكون معلومات أكثر وذلك من أجل مزيد من الشفافية وأيضاً وفقاً للتغير المؤسسى (تماثل قسرى) فإن الشركات الصينية المدرجة في البورصة الأجنبية يتطلب منها اتباع معايير دولية أو اتباع معايير للدولة الأجنبية التي يتم إدراج أسهمها وقد تشمل مراجعتها من قبل شركات مراجعة كبرى مما يزيد من احتمال أن تطبق تقارير على الانترنت، وبالتالي وجدت هذه الدراسة ارتباط إيجابي بين الشركات التي لديها تسجيل في بورصة أجنبية والتقارير على الانترنت ودراسات أخرى كالاتى: (Xiao et al.,

١. حجم الشركة:

بعد حجم الشركة من المتغيرات الهامة ذات الدلالة الإحصائية في الفكر المحاسبى التي تؤثر على جودة التقارير المالية عبر الانترنت والشركات الأكبر حجماً تتعرض لتكاليف سياسية أعلى واهتمام الجهات المنظمة مقارنة بالشركات الصغيرة والشركات الكبيرة تفصح بمعلومات أكثر عن الشركات الصغرى ووفقاً لنظرية الوكالة لديها تكلفة وكالة أعلى (Watts & Zimmermann, 1983; Jensen & Meckling, 1976) من خلال الإفصاح الاختيارى والذى يساعد المستثمرين الحاليين والمرقبين على اتخاذ قرار استثمار ، وهناك فجوة رقمية (عدم تماثل المعلومات) بين المستثمرين من جهة وبين الإدارة من جهة أخرى وبالتالي فإن المزيد من الإفصاح ربما يستخدم للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (Deberceny, et al., 2002) وقد وجد أن هناك ارتباط ايجابى بين مستوى التقارير على الانترنت وحجم الشركة وتم تفسير هذا الارتباط أن الشركات الكبرى من المحتمل أن تستخدم بصورة كبيرة تكنولوجيا المعلومات لتحسين جودة التقارير المالية وذلك لتلبية الطلبات المتزايدة على المعلومات بالمقارنة مع الشركات الصغرى (Xiao, et al., 2004) كما أن الشركات الكبرى تحظى بوفورات في الحجم وذلك لأن التكاليف الخاصة بجمع المعلومات ونشرها تكون منخفضة للشركات الكبرى عن الشركات الصغرى ، وأيضاً لدى الشركات الكبرى قنوات توزيع أعقد ومنتجات أكثر التي تتطلب نظم معلومات متطورة وقواعد بيانات لأغراض الرقابة ذلك من المحتمل أن توضع التقارير المالية على مواقعها على الانترنت (Ashbaught,

et al. 1999) وأيضاً الشركات الكبرى يحتمل أن تكون أكثر جذباً للمحللين الماليين عن الشركات الصغرى وعلى ذلك فإن تكاليف الإفصاح لكل جنيه من المبيعات يميل أن يكون منخفضاً في الشركات الكبرى (Oyelere et al, 2003)

وقد أوضح العديد من الباحثين أن هناك ارتباط ايجابى بين الحجم ومدى استخدام الشركة للتقارير المالية على الانترنت (Ashbaught, et al., 19- 99; Ettedge et al., 2001; Ismail, 2002; Marston, 2003; Marston & Polie, 2004, Aly & Simon, 2003; Desoky, 2009, Al-milia, 2009; Aly et al., 2010, Gandia, 2008)

كما أن أحد الباحثين قام بتفسير أسباب الارتباط الايجابى بين حجم ومستوى الإفصاح الاختيارى على الانترنت (Almilia, 2009) كالآتى: (١) الشركات الكبرى لها نظم تقارير داخلية أكثر تقدماً وتمتلك الموارد اللازمة لانتاج المعلومات وتكلفة إنتاجها أقل عن الشركات الصغرى (٢) الشركات الكبرى لديها حافز للإفصاح الاختيارى أكبر لأنها تواجه تكاليف سياسية وضغوط من الجهات المنظمة. (٣) الشركات الصغرى أكثر عرضه لإخفاء المعلومات الهامة وذلك بسبب المنافسة في الصناعة و كما أوضح الباحثان أن هناك ارتباط ايجابى بين الحجم وتوقيت تقارير الشركة على الانترنت (Ezat & El-Masry, 2008)

وهناك دراسات استخدمت الحجم كمتغير رقابى أولاً في التأثير على جودة التقارير المالية عبر الانترنت وذلك بالتطبيق على الشركات الصينية (Xiao et al., 2004) وكذلك بالتطبيق على شركات تركية (Parlakkaya, et al., 2015) وشركات

النمساوية ولكنها لا تؤثر على الشركات الألمانية (Pirchegger & Wagenhofer, 1999) وقد وجد (Ismail) أن الربحية ربما تزيد من احتمال أن تنشر الشركات معلوماتها المالية على الانترنت حيث أن الشركات المربحة تريد أن تشارك اهتمام المستثمر وتعطى له المزيد من المعلومات على مواقعها على الانترنت لزيادة ثقة المستثمر (Ismail, 2002) وهناك بعض الدراسات استخدمت الربحية كمؤشر رقبى. أولاً في التأثير على جودة تقارير مالية عبر الانترنت. (Parlakkaya, et al., 2015; Thangatorai, et al., 2013; Puspitaningrum & Atmini, 2012; Xiao et al., 2004) ثانياً في التأثير على التوقيت المناسب للتقارير المالية عبر الانترنت (Abdelsalam & El-Masry, 2008)

٣. السيولة

تشير السيولة إلى قدرة الشركة على تحويل أموالهم إلى نقدية، كما أن مقدرة الشركة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى تسهيل الأصول طويلة الأجل أو التوقف عن عملياتها التشغيلية وهذا عامل مهم في تقييم الشركة من قبل أطراف معينة مثل المستثمرين - المقرضين - الجهات المنظمة، ووفقاً لنظرية الإشارات فإن الشركة سوف تفصح عن معلومات أكثر إذا كانت لديها نسب سيولة أعلى وذلك لتميز نفسها عن باقي الشركات الأقل سيولة، نظرية تكلفة الوكالة تقترح بأن الشركات التي لديها نسبة سيولة أقل يمكن أن تفصح عن معلومات أكثر وذلك لتلبية متطلبات المعلومات سواء المساهمين أو الدائنين، وهناك العديد من الدراسات اختبرت العلاقة بين السيولة والافصاح إلا أن هناك نتائج مختلفة، قام كل من

أندونيسية (Puspitaningrum & Atmini, 2012) وشركات ماليزية (Thangatorai, et al., 2013) ثانياً في التأثير على التوقيت المناسب للتقارير المالية عبر الانترنت (Abdelsalam & El-Masry, 2008) وهناك العديد من المتغيرات البديلة لقياس حجم لشركة وهي عدد المساهمين - إجمالي الأصول - إجمالي المبيعات ولا يوجد أي نظرية أو معيار في الإفصاح الاختياري لإختيار أي متغير بديل لقياس الحجم.

٢. الربحية

هناك ارتباط بين الربحية ومدى الإفصاح الاختياري على الانترنت، نظرية الإشارات أوضحت كيف يتم تقليل مشاكل في عدم تماثل المعلومات وذلك عن طريق إعطاء معلومات أكثر كإشارات عن الشركات أخرى، وأيضا يعطى أسس منطقية للتقارير المالية على الانترنت، والشركات التي لديها ربحية أكبر أو أخبار جيدة لديها حافز للتمييز بين الشركات الأكثر ربحية وبين الشركات الأقل ربحية أو لديها أخبار سيئة وهذا لرفع رأس المال بأقل سعر ممكن والتقارير على الانترنت إحدى الطرق لتحقيق ذلك، بعض الدراسات بشأن العلاقة بين الربحية والتقارير على الانترنت لا توجد علاقة معنوية ومنها (Ettredge et al., 2002; Oyelere, et al., 2003; Marston & Polie, 2004; Aly & Simon, 2008) وبعض الدراسات وجدت علاقة معنوية إيجابية :

(Pirchegger & Wagenhofer, 1999; Ismail, 2002, Desoky, 2009; Almilial, 2004, Aly et al., 2010) وحيث وجد باحثين أن الربحية تؤثر على تقارير مالية على الانترنت للشركات

Almlia, 2009; (2001), Ismail,(2002) ; Aly et al., 2010) و في اتجاه آخر وجود ارتباط سلبى بين المديونية والتقارير المالية عبر الانترنت (Debrecey et al., 2002)(Oyelere, et al.2003; Debrecey & Rahm-an, 2005) بينما وجدت دراسة أن هناك ارتباط إيجابى بين المديونية والتوقيت المناسب للتقارير المالية عبر الانترنت (Ezat & El-Ma-sry, 2008) وهناك دراسات استخدمت المديونية كعامل رقابى والتقارير المالية على الانترنت (Pa-rlakkaya, et al., 2015; Thangatorai, et al., 2013; Abdelsalem & Street, 2007; Xiao, et al., 2004) كما قامت دراسة بدراسة العلاقة بين المديونية كعامل رقابى والتوقيت المناسب للتقارير على الانترنت (Abdelsalam & El-Marsy, 2008)

٥. نوع مكتب المراجعة

جودة المراجعة تعتبر عامل هام لتحسين ممارسات تقارير الشركة وجودة المراجعة تكون أفضل بالنسبة لشركة مراجعة كيرة لأن لديها حافز أقل لإصدار رأى لا يكون مناسب للحفاظ على العميل مما يمكن أن يفقد سمعته وكما أوضح البعض أن الشركات المراجعة لعالمية لديها مقدرة على تسهيل نشر ممارسات الابتكار مثل تقارير على الانترنت (Xiao et al., 2004) وهذا يتم تفسيره عن طريق شركة Pricewaterhouse Coopers التي قامت بتطوير نظام(EDGAR) وهو نظام لتخزين الملفات واستردادها على الانترنت، مما يسمح بإجراء مقارنة آلية بين القوائم المالية التي تقوم بإعدادها شركات مختلفة وأصبحت شركات المراجعة الكبرى (Big 4) وهى أربعة شركات

(Oyelere, et al.2003) باعتبار أن السيولة من المحددات الرئيسية للتقارير المالية عبر الانترنت بين الشركات النيوزيلندية ووجد أن هناك ارتباط إيجابى بين السيولة والتقارير المالية عبر الانترنت ، وكذلك دراسة (Aly, et al., 2010) بينما دراسة وجدت أن هناك ارتباط إيجابى بين السيولة والتوقيت المناسب للتقارير المالية عبر الانترنت (Ezat & El-Masry, 2008) وعلى العكس وجدت دراسة أخرى أن الشركات التي لديها سيولة أقل ربما تعطى معلومات أكثر (Wallace, et al., 1994) بينما وجدت دراسة لا يوجد علاقة بين السيولة والإفصاح (Ahmed & Courtis, 1999) وهناك دراسات استخدمت السيولة كعامل رقابى والتقارير المالية على الانترنت (Parlakkaya, et al., 2015 ; Puspitaningrum & Atmini, 2012)

٤. المديونية

المديونية تكون مرتبطة بخيار الإفصاح، وتقدر نظرية الوكالة أن تفسر احتمال وجود ارتباط بين المديونية والإفصاح الاختيارى وفقا لهذه النظرية الشركات التي لديها نسبة مديونية عالية لديها حافز للإفصاح وزيادته وذلك لأصحاب المصالح من خلال قوائم مالية تقليدية وباقي وسائل الاعلام (Jesen & Mecking,1976) وأيضا سوف تكون مسئولة عن تلبية حاجات الدائنين لشر معلومات موثوق فيها على الموقع الإلكتروني وهذا يجعل الدائنين أكثر ثقة في قدرة الشركة على سداد دسونها وبالمثل كل من المساهمين والدائنين يطلبوا معلومات أكثر لتقييم القدرة المالية للشركة ، ونتائج الدراسات السابقة مختلفة وجود ارتباط إيجابى بين المديونية والتقارير المالية عبر الانترنت (Ettredge et al.,

على الانترنت عن الشركات الأخرى التي ليس لديها شراكة.

القسم السادس: الدراسة التطبيقية

١/٦ هدف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في قياس تأثير آليات حوكمة الشركات وهي [هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة] وعوامل أخرى [التسجيل في بورصة أجنبية - نوع القطاع - القيد في مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصري] على جودة التقارير المالية عبر الانترنت، وتمثلت هياكل الملكية في الأنواع التالية [ملكية كبار المساهمين - الملكية المؤسسية - الملكية الإدارية - الملكية العائلية - الملكية المشتتة]، كما تم اختيار أربعة خصائص لمجلس الإدارة في علاقاتها بجودة التقارير المالية عبر الانترنت، والتي تتمثل في: [حجم مجلس الإدارة - استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية الدور للمدير التنفيذي، عدد مرات الاجتماع].

٢/٦ مجتمع وعينة الدراسة

ولتحقيق هدف الدراسة، تم تحليل المعلومات المتوافرة عبر المواقع الإلكترونية لعينة من الشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية سواء في مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصري (esg) أو خارج المؤشر وذلك لعام ٢٠١٤ وتم الاختيار وفقاً للاعتبارات التالية:

١. أن تكون مقيدة بالبورصة المصرية.
٢. استبعاد المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأمين.
٣. استبعاد المواقع الإلكترونية تحت الإنشاء والتي لم تستكمل خلال فترة الدراسة.

للمراجعة كبرى وتشمل (KPMG, PwC, Deloitte, E & Y) شريك في لغة تقارير الأعمال الموسعة Xbrl وهي نوع من تقارير على الانترنت. نظرية تكلفة الوكالة تقدر أن تساعد المراجعين في تخفيف حدة الصراع بين الإدارة والمستثمرين وذلك خوفاً من أضرار تلحق سمعتهم، مكاتب المراجعة لديها أكبر حافز للحفاظ على استقلالها وفرض أكثر صرامة واتساعاً لمعايير الإفصاح، المراجعين الكبار من المحتمل أن يتم التعاقد معهم من قبل الإدارة وذلك للحصول على مكاسب من المراقبة الخارجية وهذا التوقع يرتبط مع نظرية الإشارات والمنطق أن المدير على إدراك بأن المراجعين الكبار لديهم حافز على طلب إفصاح عال الجودة كإشارة للقبول وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين توظيف مراجعين من شركات كبرى ومستويات الإفصاح وبالتالي فإن الإفصاح على الانترنت يمثل افصاح أكثر شمولاً، وجاءت نتائج الدراسات السابقة مختلفة إرتباط إيجابي بين نوع المراجعة والافصاح عبر الانترنت (Xiao, et al., 2004, Aly et al., 2010) بينما دراسة أخرى لم تجد أي إرتباط (Wallace et al., 1994) وهناك دراسات استخدمت علاقة بين نوع المراجعة كعامل رقابي والتقارير المالية عبر الانترنت (Mazzotta & Bronzetti, 2013 ; Thangatorai, et al., 2013) وهناك دراسة اختبرت العلاقة بين نوع المراجعة كعامل رقابي والتوقيت المناسب للتقارير المالية عبر الانترنت (Abdelsalem & El-Marsy, 2008) وبالتالي فإن الشركات المصرية التي لديها شراكة مع واحدة من الشركات الكبرى في المراجعة (الأربعة كبار) من المحتمل أن تفصح أكثر عن معلومات

٤. قيام الشركات بتوفير الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر مواقعها الإلكترونية. وبتطبيق الاعتبارات السابقة، وخلال فترة الدراسة من يوليو ٢٠١٥ إلى سبتمبر عام ٢٠١٥ تم اختيار (٢٩) شركة مصرية داخل مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى (esg) لعام ٢٠١٤ وأيضا (٢٢) شركة مصرية خارج مؤشر لعام ٢٠١٤ ويوضح الملحق (١) أسماء شركات عينة البحث والموقع الإلكتروني للشركات المصرية سواء داخل أو خارج المؤشر.

ونظراً للطبيعة المتغيرة للمعلومات الواردة على المواقع الإلكترونية، تم اختيار فترة قصيرة من يوليو ٢٠١٥ إلى سبتمبر ٢٠١٥، والاعتماد على القوائم المالية المنشورة للشركات عن عام ٢٠١٤، وللحصول على المعلومات المطلوبة لاختبار فروض البحث تم الاستعانة بالمواقع الإلكترونية لكل شركة من شركات عينة البحث عن طريق الموقع الإلكتروني للبورصة^١ وموقع مباشر^٢ والمواقع الخاصة بكل شركة^٣.

ويوضح الجدول التالي بعض خصائص عينة البحث وفقاً للقطاع سواء داخل المؤشر أو خارجه.

جدول رقم (١)

خصائص عينة البحث

القطاع	شركات مقيدة في مؤشر esg لعام ٢٠١٤		شركات غير مقيدة في مؤشر esg لعام ٢٠١٤		الإجمالي
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الاتصالات	٤	١٤%	١	٤%	٥
الكيمويات	٢	٧%	٤	١٨%	٦
التشييد والعقارات	١١	٣٨%	٥	٢٣%	١٦
الخدمات الصناعية	٦	٢١%	٣	١٤%	٩
الخدمات المالية	٥	١٧%	٢	٩%	٧
أخرى	١	٣%	٧	٣٢%	٨
الإجمالي	٢٩		٢٢		٥١

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الشركات المصرية المقيدة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى esg لعام ٢٠١٤ في قطاع التشييد والعقارات، ثم الخدمات الصناعية، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع الاتصالات وأقل الشركات تمثيلاً في عينة البحث الخدمات المالية

وتمتص من الجدول السابق أن أكثر الشركات المصرية المقيدة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى esg لعام ٢٠١٤ في قطاع التشييد والعقارات، ثم الخدمات الصناعية، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع الاتصالات وأقل الشركات تمثيلاً في عينة البحث في قطاع الكيمويات ثم القطاعات الأخرى، وفى المقابل فإن أكثر الشركات غير

^١ موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg

^٢ موقع مباشر www.mubasher.info

^٣ موقع كل شركة يوجد في ملحق رقم (١).

والاتصالات ونجد أن أعلى قطاع في العينتين معاً للشركات المصرية عموماً سواء داخل أو خارج المؤشر لعام ٢٠١٤ قطاع التشييد والعقارات ٣١% - يليه قطاع الخدمات الصناعية ١٧% ثم قطاعات أخرى ١٦% بينما أقل قطاع في العينتين معاً لذات الشركات هو قطاع الاتصالات ١٠% - قطاع الكيماويات ١٢% - قطاع الخدمات المالية ١٠%.

٣/٦ تطوير مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت (المتغير التابع)

صنف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام ٢٠٠٠ أسلوب التقارير المالية عبر الانترنت إلى مجموعتين رئيسيتين هما: طريقة المحتوى، طريقة العرض، وبالنسبة لطريقة المحتوى

جدول رقم (٢)

دراسات سابقة في مؤشر جودة التقرير المالى

الأبعاد	العدد	العينة	السنة	الباحث	
محتوى / عرض	٥٠	تركيا	٢٠١٥	Parlakkaya, et al.,	١
محتوى / عرض	٧١	فرنسا	٢٠١٤	Botti, et al,	٢
محتوى / عرض	٣٧	إيطاليا	٢٠١٣	Mazzotta&Bronzetti	٣
محتوى / عرض	٨١	مصر	٢٠١٤	محمد خليل - منى المغربي	٤
محتوى / عرض	٥٥	مصر	٢٠١٣	عبد الرحمن عبد الفتاح	٥
محتوى / عرض	٤٥	مصر والسعودية	٢٠١١	عادل الميهي	٦
محتوى / عرض	٨٧	ماليزيا	٢٠١١	Khan & Ismail	٧
محتوى / عرض	٨٧	مصر	٢٠١٠	Aly, et al.	٨
محتوى / عرض	٢٠٥	أميركا - إنجلترا - ماليزيا - سنغافورة - تايلاند	٢٠٠٩	Hanafi, et al.	٩
محتوى / توقيت/تكنولوجيا	٥٥	إندونيسيا	٢٠٠٩	Almilia	١٠
محتوى / عرض	٦٦	السعودية	٢٠٠٩	توفيق الخيال	١١
محتوى / عرض	٣٦	الصين	٢٠٠٨	Kelton & Yang	١٢
توقيت	١١	مصر	٢٠٠٨	Ezat & El-Masry	١٣
محتوى / عرض	٣٨	مصر	٢٠٠٨	هلال عفيفي	١٤
توقيت	١١	إنجلترا	٢٠٠٧	Abdelsalam & Street	١٥
محتوى/إمكانية الاستخدام	١٤٣	انجلترا	٢٠٠٧	Abdelsalam, et al.,	١٦
محتوى / توقيت / تكنولوجيا / دعم المستخدم	٤٤	استراليا	٢٠٠٦	Chan & Wickramasinghe	١٧
محتوى/عرض	٧٠	المانيا	٢٠٠٤	Marston & Polie	١٨
محتوى / عرض	٨٢	الصين	٢٠٠٤	Xiao, et al.,	١٩
خصائص عامة / علاقات المستثمر / تقارير سنوية / معلومات مالية/خصائص أخرى	١٢٢	أمريكا	٢٠٠٠	FASB	٢٠
محتوى /توقيت/تكنولوجيا / دعم المستخدم	٥٤	النمسا	١٩٩٩	Pirchegger & Wagenhofer	٢١

ويكشف الجدول السابق أن المحتوى والعرض هي البعد الأكثر استخدام لتمثيل مستوى التقارير المالية عبر الانترنت ما بين الدراسات السابقة، وفي اتجاه آخر يعتبر أبعاد: [المحتوى- التوقيت المناسب- التكنولوجيا- دعم المستخدم] من الأبعاد

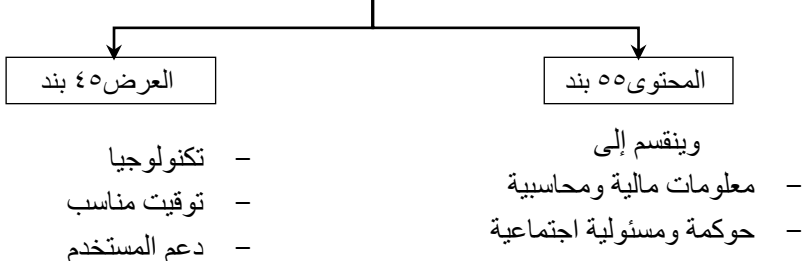
جدول رقم (٣) أبعاد تقارير مالية عبر الانترنت

الترقيم	الأبعاد	الباحثين
١	المحتوى والعرض	IASC, (1989); Debreceeny, et al., (2002); Marston & Polei (2004), Xiao, et al., (2004); Kelton & Yang (2008); Aly, et al., (2010); Khan & Ismail (2011a)
٢	المحتوى- التوقيت المناسب – تكنولوجيا – دعم المستخدم	Pirchegger & Wagenhofer (1999); Lybaert, (2002); Chan & Wickramasinghe,(2006).
٣	التوقيت المناسب	Ettredge, et al., (2002); Abdelsalam & Street (2007); Abdelsalam & El-Masry, (2008); Ezat & El Masry (2008); Nasr & Magdy, (2014).
٤	خصائص عامة / تقارير سنوية / معلومات مالية / علاقات المستثمر / خصائص أخرى	FASB(2000)
٥	علاقات المستثمر	Deller et al., (1999)
٦	المحتوى – إمكانية الاستخدام	Abdelsalam , et al., (2007)
٧	معلومات محاسبية ومعلومات مالية	Ettredge, et al., (2001)

Sources: (Khan & Ismail, 2011b)

وقد تم الاسترشاد بهذه الدراسات في إعداد قائمة مبدئية لبنود مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت لتطويع هذا المؤشر من خلال إضافة بنود مثل معلومات عن الحوكمة ومعلومات عن المسؤولية الاجتماعية وتم التوصل إلى القائمة النهائية أو التي تشتمل على ١٠٠ بند^٤ ويمكن تقسيم القائمة النهائية لمؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت من خلال الشكل رقم (٣):

القائمة النهائية لمؤشر جودة التقرير المالي عبر النت (١٠٠ بند)



^٤ لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى ملحق رقم (٢).

٤/٦ المتغيرات المستقلة:

وهي تمثل هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعوامل أخرى (التسجيل في بورصة أجنبية - نوع القطاع - القيد في مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى- والتي يمكن قياسها على النحو التالى:

وتم استخدام مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت ثنائى القيم غير المرجح والذى يعطى قيمة =١ في حالة الإفصاح عن البند على الموقع الإلكتروني للشركة والقيمة = صفر في حالة عدم الإفصاح ومن ثم فإن المؤشر يكون له قيمة قصوى هي (١٠٠) وقيمة صغرى هي (صفر).

أولاً: هياكل الملكية

١. ملكية كبار المساهمين
نسبة ملكية كبار المساهمين والتي تكون في حدود ٥% من إجمالي عدد الأسهم
٢. الملكية المؤسسية
نسبة الأسهم المملوكة من قبل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار
٣. الملكية الإدارية
نسبة الأسهم المملوكة للإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية
٤. الملكية العائلية
نسبة الأسهم المملوكة إلى عائلة
٥. الملكية المشتتة
نسبة التداول الحر لأسهم الشركة.

ثانياً خصائص مجلس الإدارة

٦. حجم مجلس الإدارة
نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين أو غير التنفيذيين إلى إجمالي الأعضاء
٧. استقلال مجلس الإدارة
متغير وهمى يأخذ = ١ إذا كان المدير التنفيذي هو رئيس مجلس الإدارة ، بخلاف ذلك صفر
٨. ازدواجية دور المدير التنفيذي
عدد مرات الاجتماع
٩. عدد مرات الاجتماع

ثالثاً: عوامل أخرى

متغير وهمى يأخذ=١ إذا كانت الشركة مسجلة في بورصة أجنبية، بخلاف ذلك صفر
١٠. التسجيل في بورصة أجنبية
١١. نوع القطاع
١٢. مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصرى
متغير وهمى يأخذ=١ إذا كانت الشركة ضمن مؤشر المسؤولية الاجتماعية في عام ٢٠١٤، بخلاف ذلك = صفر

٥/٦ المتغيرات الرقابية

١. الحجم : يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الأصول في نهاية العام.
٢. الربحية: معدل العائد على حقوق الملكية.
٣. السيولة: الأصول المتداولة/ الإلتزامات المتداولة.
٤. الرفع المالى: إجمالى الديون / إجمالى الأصول.
٥. حجم مكتب المراجعة: متغير وهمى يأخذ = ١ إذا كانت الشركة يتم مراجعتها عن طريق مكتب له شراكة مع واحد من مكاتب الأربع الكبرى، وتأخذ صفر بخلاف ذلك.

تشمل متغيرات الرقابية (الحجم - الربحية - السيولة - الرفع المالى - نوع مكتب المراجعة) وهى بعض العوامل التي تؤثر على المتغير التابع وهو مؤشر جودة التقرير المالى ولكنها لا تدخل ضمن نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة (هياكل الملكية - خصائص المجلس - أخرى) وبين المتغير التابع ويتم قياس المتغيرات الرقابية كالتالى:

٦/٦ فروض البحث

التفيزي وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى رابع ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

الفرض الثالث: هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة هيكل الملكية ، وخصائص مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى أول ← هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة (هيكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين المحتوى كمؤشر لجودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى ثانى ← هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة (هيكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين العرض كمؤشر لجودة التقرير المالى عبر الانترنت.

الفرض الرابع: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التقرير المالى عبر الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات بين القطاعات المختلفة.

الفرض الخامس: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التقرير المالى عبر الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات داخل وخارج مؤشر المسؤولية المصرى.

الفرض السادس: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات جودة التقرير المالى عبر الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات المصرية المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية.

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية وبين مؤشر جودة التقرير المالى

فرض إحصائى فرعى أول ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ملكية كبار المساهمين وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى ثانى ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى ثالث ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى رابع ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى خامس ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المشتتة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

الفرض الثانى: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى أول ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى ثانى ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.

فرض إحصائى فرعى ثالث ← هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدور المزدوج للمدير

٧/٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة

واختبار (F) لإختبار معنوية النموذج وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥% ، وتم استخدام اختبار التحليل الاحصائى One Way ANOVA لإيجاد الفروق بين القطاعات المختلفة، كما تم استخدام الاختبار الاحصائى Independent-Samples T test للفرق بين متوسطات متغيرات الدراسة، وتم الاعتماد على استخدام البرنامج SPSS(17.0) للتحليل الإحصائى.

٨/٦ التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

أولاً وصف المتغيرات المتصلة

تم استخدام الإحصاء الوصفى لوصف العلاقة بين متغيرات الدراسة ومعامل الارتباط بين متغيرات الدراسة وتم استخدام الانحدار الخطى المتعدد لاختبار تأثير عدد من المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، تم إيجاد معامل الارتباط (R) لتحديد مدى قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة كما تم إيجاد معامل التحديد (R^2) لتحديد مدى مساهمة المتغير المستقل في تفسير التباين في المتغير التابع، بالإضافة إلى استخدام اختبار (T) لإختبار معنوية المتغيرات

جدول رقم (٤) وصف المتغيرات المتصلة

Mean	N		Mean	N	
.6003	51	ملكية كبار المساهمين	4.6529	51	الحجم
.3296	51	الملكية المؤسسية	.1225	51	الربحية
.0777	51	الملكية العائلية	1.4437	51	السيولة
.4000	51	الملكية المشتتة	.5265	51	المديونية
.5759	51	مؤشر جودة التقرير	8.65	51	حجم مجلس الإدارة
.3155	51	المحتوى	.5325	51	استقلال المجلس
.2604	51	العرض	7.67	51	اجتماعات مجلس الإدارة
			.1807	51	الملكية الإدارية

ينقسم إلى (المحتوى - العرض)، ويلاحظ من الجدول ما يلى:

أن مؤشر جودة التقرير المالى يبلغ في المتوسط حوالى (٠.٥٨) والذى ينقسم بدوره المحتوى (٠.٣١) والعرض (٠.٢٦) ، أما بالنسبة لمتغيرات هيكل الملكية فقد بلغت النسبة في المتوسط: نسبة ملكية كبار المساهمين في حدود ٥% فأكثر حوالى ٦٠% من إجمالي أسهم الشركة ، أما نسبة الملكية المؤسسية من قبل البنوك وشركات التأمين وصناديق

يظهر في الجدول السابق وصف متغيرات الدراسة المتصلة وتشمل هيكل الملكية (ملكية كبار المساهمين - الملكية المؤسسية - الملكية العائلية - الملكية المشتتة) وخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة - استقلال المجلس - اجتماعات مجلس الإدارة) والمتغيرات الرقابية وتشمل على (الحجم - الربحية - السيولة - المديونية) وأيضاً المتغير التابع وهو مؤشر جودة التقرير المالى والذى

الاستثمار وغيرها في المتوسط حوالي ٣٣% من إجمالي الأسهم، أما نسبة الملكية المشتتة حوالي ٤٠% تقريباً من إجمالي الأسهم، وبلغت نسبة كل من الملكية الإدارية ١٨%، الملكية العائلية ٧% وهما أقل نسب الملكية أما بالنسبة لخصائص مجلس الإدارة فقد كان متوسط حجم مجلس الإدارة حوالي ٩ أعضاء تقريباً، كما كان متوسط عدد مرات اجتماع

مجلس الإدارة ٨ مرات في عام ٢٠١٤، وكان متوسط نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة حوالي ٥٣% من إجمالي المجلس، أما متغيرات الرقابية بمعنى نسبة الرحبة ١٢%، ونسب المديونية ٥٢% ونسبة السيولة حوالي ١٠٤.

ثانياً: وصف المتغيرات المنفصلة

جدول رقم (٥) وصف المتغيرات المتصلة

المتغيرات	مشاهدات متحققة		مشاهدات غير متحققة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نوع مكتب المراجعة	٣٢	٦٣%	١٩	٣٧%
التسجيل ببورصة عالمية	٨	١٦%	٤٣	٨٤%
مقيد في مقياس esg.	٢٩	٥٧%	٢٢	٤٣%
ازدواجية الدور	٢٢	٤٣%	٢٩	٥٧%

البورصة المصرية فقط حوالي ٨٤% من العينة حوالي (٤٣) شركة.

- كانت الشركات المصرية المقيدة في مؤشر المسؤولية المصري (esg) تمثل حوالي ٥٧% حوالي ٢٩ شركة وهي تمثل الشركات المسجلة في هذا المؤشر لعام ٢٠١٤ وتم استبعاد البنك التجارى الدولى بينما الشركات المصرية خارج مؤشر المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠١٤ تمثل حوالي ٤٣% حوالي ٢٢ شركة.

- نسبة ازدواجية الدور للمدير التنفيذي يمثل ٤٣% من العينة حوالي ٢٢ شركة بينما ٥٧% من العينة حوالي ٢٩ شركة لا يوجد فيها ازدواجية الدور للمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

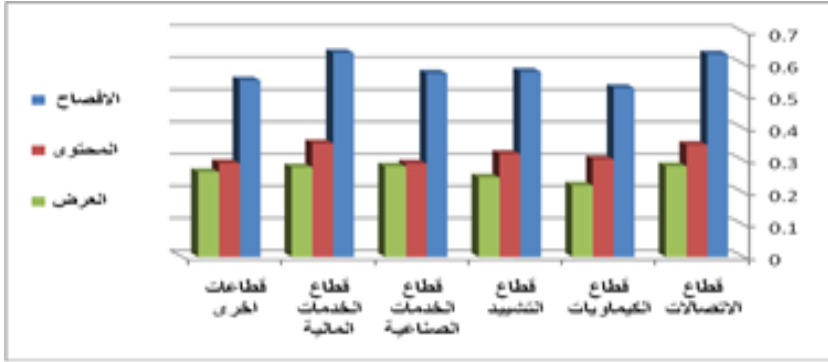
يظهر في الجدول السابق وصف لمتغيرات

الدراسة المنفصلة وهي: من خصائص مجلس الإدارة (ازدواجية الدور للمدير التنفيذي)، و متغير رقابى (نوع مكتب المراجعة) القيد في مقياس المؤشر المسؤولية الاجتماعية المصري (esg) وهو متغير مستقل للفرض الخامس، والتسجيل في البورصة العالمية وهو متغير مستقل للفرض السادس ويلاحظ من الجدول ما يلي:

- نوع مكتب المراجعة نجد أن ٦٣% من عينة الشركات حوالي ٣٢ شركة ترتبط مع مكاتب المراجعة الكبرى الأربعة كبار بينما نجد أن ٣٧% من عينة الشركات حوالي ١٩ شركة ترتبط مع مكاتب المراجعة المحلية.

- كانت الشركات المصرية المسجلة في بورصة أجنبية حوالي ١٦% من العينة حوالي (٨) شركات فقط، بينما الشركات المصرية في

ثالثاً: قطاعات الأعمال المختلفة ومؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت.



شكل رقم (٢) التقارير المالية عبر الانترنت والقطاعات

المالية، بينما وصل المتوسط لهذا المؤشر إلى ٠.٢٧ في قطاع الخدمات الصناعية ، ٠.٢٦ في القطاعات الأخرى، ٠.٢٥ في قطاع التشييد والبناء، وكانت أقل قيمة في المتوسط لهذا المؤشر حوالى ٠.٢٢ في قطاع الكيماويات.

٩/٦ نتائج اختبار الفروض الإحصائية:

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت ولإختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد لدراسة وجود علاقة بين هياكل الملكية وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت، وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض الأول الأساسى قبول عدا الفرض حيث كانت (F) للنموذج مقدارها ٢٧.٦٥ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ وأن معامل ٠.٩١ لهذا النموذج ككل، ومعامل التحديد ٠.٨٣، ويظهر أن هياكل الملكية تفسر ٨٣% من التغيرات في مؤشر جودة التقرير المالى كما يظهرها الجدول التالى

- بالنسبة لمؤشر جودة التقرير المالى وبمثل الإفصاح وصل المتوسط لهذا المؤشر ٠.٦٣ في قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية، بينما وصل المتوسط لهذا المؤشر إلى ٠.٥٧ وفى قطاع التشييد والعقارات وفى قطاع الخدمات الصناعية، ووصل المتوسط لهذا المؤشر إلى ٠.٥٥ في قطاعات أخرى، وكانت أقل قيمة في المتوسط لهذا المؤشر حوالى ٠.٥٢ في قطاع الكيماويات.
- وبالنسبة لمؤشر المحتوى وبمثل جزء من مؤشر جودة التقرير المالى وصل المتوسط لهذا المؤشر ٠.٣٥ في قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية، وبلغ في قطاع التشييد العقارات المتوسط ٠.٣٢ ، ووصل المتوسط لهذا المؤشر إلى ٠.٣٠ فى قطاع الكيماويات، وكانت أقل قيمة فى المتوسط لهذا المؤشر حوالى ٠.٢٩ لقطاع الخدمات الصناعية وقطاعات أخرى.
- وبالنسبة لمؤشر العرض وبمثل جزء من مؤشر جودة التقرير المالى وصل المتوسط لهذا المؤشر ٠.٢٨ فى قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات

جدول رقم (٦)

Sig.	t-test	Std. Error	B	المتغيرات
.000	5.977	.049	.291	(Constant)
.000	4.924	.007	.036	الحجم
.422	-.812	.022	.018	الربحية
.001	3.530	.008	.028	السيولة
.143	1.495	.019	.029	المديونية
.043	2.089	.015	.032	نوع مكتب المراجعة
.661	.441	.028	.012	الملكية الادارية
.000	4.634	.048	.221	ملكية كبار المساهمين
.007	-2.824	.036	.102	الملكية المؤسسية
.101	-1.676	.052	.087	الملكية العائلية
.764	-.303	.039	.012	الملكية المشتتة
		.912 ^a		R
		.831		R Square
		.789		Adjusted R Square
		19.669		F
		.000		Sig.

- وبالنسبة للفروض الفرعية لهذا الفرض - نجد أن متغير ملكية كبار المساهمين به إشارة معامل الإنحدار β موجبة وهو يعنى العلاقة موجبة بين ملكية كبار المساهمين وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت، كما أن قيم (p-value) تساوى (=0.0007) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.005) مما يشير إلى وجود تأثير معنوى، وهو ما يثبت صحة الفرض الثانى الفرعى.
 - توجد علاقة موجبة لكل من الملكية الإدارية والملكية العائلية والملكية المشتتة ولكنها غير دالة إحصائياً مع المؤشر العام بجودة التقرير المالى عبر الانترنت وبالتالي يتم رفض الفرض الثالث والرابع والخامس الفرعى.
 - وتحليل العلاقة بين متغيرات الرقابية وبين المؤشر العام لجودة التقرير المالى:
 - اتضح عدم وجود تأثير معنوى بين المؤشر العام لجودة التقرير المالى عبر الانترنت لكل من الربحية والمديونية حيث بلغت قيمة (P-value) على الترتيب 0.422، 0.001 وهى أكبر من مستوى المعنوية 0.005.
 - اتضح وجود تأثير معنوى لكل من الحجم - السيولة - نوع مكتب المراجعة حيث بلغت قيمة (P-value) على الترتيب 0.043، 0.001، 0.043 وهى أصغر من مستوى المعنوية 0.005.
- الفرض الثانى:** توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وبين جودة التقرير المالى عبر الانترنت ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لدراسة وجود علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت، وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض الاساسى الثانى قبول هذا

العرض حيث كانت قيمة (F) = 27.650 بمستوى معنوية (0.000) وأن معامل الارتباط لهذا النموذج ككل (R) = 0.93، ومعامل التحديد 0.85 ويظهر

أن خصائص مجلس الإدارة تفسر 85% من التغيرات في مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت كما يظهر في الجدول التالى.

جدول رقم (٧)

Sig.	t-test	Std. Error	B	المتغيرات
.000	4.027	.052	.173	(Constant)
.000	5.139	.008	.037	الحجم
.266	1.127	.019	.020	الربحية
.004	3.08	.008	.007	السيولة
.914	.109	.017	.002	المديونية
.034	2.193	.014	.034	نوع مكتب المراجعة
.006	2.904	.003	.009	حجم مجلس الإدارة
.000	4.600	.053	.226	استقلال المجلس
.857	-.181-	.019	-.003-	ازدواجية المنصب
.349	.946	.003	.002	اجتماعات مجلس الإدارة
			R	
			R Square	
			Adjusted R Square	
			F	
			Sig.	

- نجد أنه توجد علاقة موجبة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى ولكنها غير دالة إحصائياً حيث أن قيمة (P-value) تساوى 349 وهى أكبر معنوية من 0.05 مما يعنى عدم وجود تأثير معنوى وبالتالي يتم رفض الفرض الثالث الفرعى.

- توجد علاقة سلبية بين ازدواجية المنصب للمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت، كما أن قيمة (P-value) تساوى 0.857 وهى أكبر من 0.05 مما يعنى عدم وجود تأثير معنوى وبالتالي يتم رفض الفرض الرابع الفرعى.

- وتحليل العلاقة بين المتغيرات الرقابية وبين المؤشر العام لجودة التقرير المالى عبر الانترنت:

وبالنسبة للفروض الفرعية لهذا الفرض:

- نجد أن أثر حجم مجلس الإدارة على مؤشر جودة التقرير المالى أن معامل (β) موجبة تعنى أن هناك علاقة موجبة، كما أن قيمة (P-value) تساوى 0.006 وهى أقل معنوية من 0.05 وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعى الأول من هذا الفرض.

- نجد أن أثر استقلال مجلس الإدارة على مؤشر جودة التقرير المالى أن معامل (β) موجبة تعنى أن هناك علاقة موجبة، كما أن قيمة (P-value) تساوى 0.000 وهى أقل معنوية من 0.05 وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعى الثانى من هذا الفرض.

الانترنت وإختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد الخطى لدراسة وجود علاقة ارتباط بين (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين المؤشر العام لجودة التقرير المالى عبر الانترنت، وكانت النتائج لهذا الفرض الثالث الأساسى قبول هذا الفرض حيث كانت (F) للنموذج ٢٠.٧٩٦ ، بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ ، وأن معامل الارتباط ٠.٩٤ لهذا النموذج ككل، ومعامل التحديد ٠.٨٩ ، ويظهر أن (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) تفسر ٨٣% من التغيرات في مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت كما يظهرها الجدول التالى

• اتضح عدم وجود تأثير معنوى بين المؤشر العام لجودة التقرير المالى عبر الانترنت لكل من الربحية والمديونية حيث بلغت قيمة (P-value) على الترتيب ٠.٢٦٦ ، ٠.٩١٤ ، وهى أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥ .

• اتضح وجود تأثير معنوى بكل من الحجم - السيولة - نوع مكتب المراجعة حيث بلغت قيمة (P-value) على الترتيب ٠.٠٠٠ ، ٠.٠٠٤ ، ٠.٠٣٤ ، وهى أصغر من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥ .

الفرض الثالث: هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر

جدول رقم (٨)

المغيرات	R	R Square	F	Sig.
المؤشر العام	.943	.890	20.796	.000
المحتوى	.807	.651	4.793	.000
العرض	0.691	0.477	2.348	.020

الانترنت حيث كانت قيمة (F) لهذا الفرض ٢.٣٤٨ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ ، وأن معامل الارتباط (٠.٦٩) ، ومعامل التحديد ٠.٤٧ ، ويظهر أن (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) تفسر ٤٧% من التغيرات في العرض كمؤشر لجودة التقرير عبر الانترنت مما يعنى قبول الفرض الفرعى الثانى من هذا الفرض.

الفرض الرابع: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت للشركات (المحتوى- العرض) وبين القطاعات المختلفة.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل One Way- ANOVA للفرق بين متوسطات مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت للشركات في

وبالنسبة للفرض الفرعى الأول يوجد علاقة ارتباط بين (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين المحتوى كمؤشر لجودة التقرير المالى عبر الانترنت حيث كانت قيمة (F) لهذا الفرض ٤.٧٩٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ ، وأن معامل الارتباط ٠.٨١ ، ومعامل التحديد ٠.٦٥ ، ويظهر أن (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) تفسر ٦٥% في التغيرات في المحتوى كمؤشر لجودة التقرير المالى عبر الانترنت مما يعنى قبول الفرض الفرعى الأول من هذا الفرض.

وبالنسبة للفرض الفرعى الثانى يوجد علاقة ارتباط بين (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين العرض كمؤشر لجودة التقرير المالى عبر

القطاعات المختلفة محل الدراسة (الاتصالات - وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في التشبيد والعقارات - الكيماويات - الخدمات - والصناعة - الخدمات المالية - قطاعات أخرى) الجدول التالى:"

جدول رقم (٩)

متغيرات		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
مؤشر جودة التقرير	بين المجموعات	.060	5	.012	1.141	.353
	داخل المجموعات	.474	45	.011		
المحتوى	بين المجموعات	.027	5	.005	.742	.596
	داخل المجموعات	.325	45	.007		
العرض	بين المجموعات	.021	5	.004	1.087	.380
	داخل المجموعات	.170	45	.004		

الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات داخل وخارج مؤشر المسؤولية المصرى. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Independent Sa- mple Test للفرق بين متوسطات مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت والشركات داخل وخارج مؤشر المسؤولية المصرى وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالى

تشير نتائج الجدول السابق إلى عدم وجود اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية لمؤشر جودة التقارير المالية عبر الانترنت للشركات بين القطاعات المختلفة بمستوى معنوية على الترتيب ٠.٣٥٣ ، ٠.٠٩٦ ، ٠.٣٨٠ ، وهى أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي يتم رفض هذا الفرض. الفرض الخامس: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالى عبر

جدول رقم (١٠)

متغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
مؤشر جودة التقرير	.253	.617	5.262	49	.000
المحتوى	2.742	.104	6.353	49	.000
العرض	1.695	.199	.585	49	.561

المصرى (esg) بأنها لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية بقيمة ٠.٥٦١ وهى أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي يتم قبول هذا الفرض بالنسبة لمؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت ككل والمحتوى كمؤشر للجودة فقط.

الفرض السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت

وتشير نتائج الجدول السابق على فرق المتوسطات بين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت والمحتوى والشركات داخل وخارج المؤشر المسؤولية المصرى (esg) تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية بقيمة معنوية على الترتيب (٠.٠٠٠) ، (٠.٠٠٠) وهى أقل من ٠.٠٥ ، أما بالنسبة لفرق المتوسطات بين العرض كمؤشر لجودة التقرير المالى عبر الانترنت والشركات داخل وخارج مؤشر المسؤولية

(المحتوى - العرض) للشركات المصرية سواء المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية ولاختبار هذا الفرض يتم استخدام اختبار (Independend Sample T Test) للفرق بين متوسطات مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت والشركات المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية وكانت الانترنتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (١١)

المتغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
الأفصاح	1.806	.185	2.025	49	.048
المحتوى	.342	.561	2.013	49	.050
العرض	.018	.894	.726	49	.471

وجودة التقارير المالية، مفهوم سلسلة التوريد للتقارير المالية، مراحل تطور التقارير المالية عبر الانترنت، المنافع والتحديات التي تواجه التقارير المالية عبر الانترنت، كما تم التعرض على دور الهيئات والمنظمات المهنية في التقارير المالية عبر الانترنت، وتم تناول النظريات المفسرة للإفصاح الإختياري عبر الانترنت التي تشتمل على نظريات متعلقة بالاقتصاد (تكلفة الوكالة - الإشارات - الشرعية - أصحاب المصالح) ونظريات متعلقة بالتغير المؤسسى (التماثل القسرى - التماثل بالمحاكاة - التماثل بالمعايير)، وتعتبر العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية عبر الانترنت تشتمل جانبين، الجانب الأول: آليات الحوكمة ومن أهمها هياكل الملكية (ملكية كبار المساهمين - ملكية مؤسسية - ملكية إدارية - ملكية عائلية - ملكية مشتتة) وخصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس - استقلال المجلس - إزدواجية الدور للمدير التنفيذي - عدد مرات الاجتماع)، الجانب الثانى: خصائص مرتبطة بالشركة (الحجم - الربحية - المديونية - السيولة - نوع مكتب المراجعة) وخصائص أخرى (التسجيل في البورصة الأجنبية - القطاعات المختلفة - القيد في مؤشر

وتشير نتائج الجدول السابق إلى فرق المتوسطات بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت والمحتوى والشركات المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية بقيمة على الترتيب (٠.٠٤٨ ، ٠.٠٠٥) وهى أقل من أو تساوى ٠.٠٠٥ ، أما بالنسبة لفرق المتوسطات بين العرض والشركات المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية فإنها لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية بقيمة (٠.٤٧١) وهى أكبر من (٠.٠٠٥). وبالتالي يتم قبول هذا الفرض بالنسبة لمؤشر جودة التقرير عبر الانترنت ككل والمحتوى كمؤشر للجودة فقط.

القسم السابع: خلاصة ونتائج البحث والتوصيات والبحوث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جودة التقرير المالي عبر الانترنت وتم استخلاص نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

١/٧ خلاصة ونتائج البحث

تناول الإطار النظرى الإطار المفاهيمى للتقارير المالية عبر الانترنت التي تتضمن أهداف التقارير المالية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

القطاعات المختلفة. **الفرض الخامس:** توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات داخل وخارج مؤشر المسؤولية المصرية، **الفرض السادس** توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات المصرية المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية.

وقد خلصت الدراسة النظرية بأن التقارير المالية عبر الانترنت تواجه عقبات حيث أن المستثمرين لا يمكنهم الاعتماد على التقارير المالية إذا كانت غير مواكبة لبيئة الأعمال الحديثة وبخاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبصفة أساسية باعتبارهم أحد الأطراف المستخدمة للتقارير المالية، غير أن الواقع العملي أظهر قصور في التقارير المالية وأصبحت لا تنفى بمعظم احتياجات المستخدمين في ظل متطلبات الاقتصاد المعرفي الجديد الذي أظهر فجوة والتي تتمثل في احتياجات المستثمرين التي تتطلب إفصاح أكثر عن معلومات (غير مالية - المستقلة - أصول غير ملموسة)، والقصور في هذه الاحتياجات يمثل قصور في الوفاء بالمتطلبات المحاسبية في حوكمة الشركات. وبالتالي إمكانية معالجة قصور التقارير المالية بالإعتماد على الابتكارات الحديثة المتعلقة بإعداد التقارير المالية خاصة الابتكار المتعلق بنظم تخطيط الموارد (ERP) ولغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)

وأشارت الدراسة النظرية بأن التقارير المالية عبر الانترنت تواجه تحديات وتتمثل في أن التكنولوجيا الحديثة أتاحت للشركات العديد من الممارسات التي أثرت على مصداقية المعلومات

المسؤولية (المصرى) وتم اشتقاق ستة فروض وهى: **الفرض الأول** عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية وبين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت، وانقسم هذا الفرض إلى خمسة فروض فرعية وهى علاقة معنوية بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت وبين كل من: فرض فرعى أول (١) ملكية كبار المساهمين، فرض فرعى ثانى (٢) الملكية المؤسسية، فرض فرعى ثالث (٣) الملكية الإدارية، فرض فرعى رابع (٤) الملكية العائلية، فرض فرعى خامس (٥) الملكية المشتتة، **الفرض الثانى** عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت، وانقسم هذا الفرض أربعة فروض فرعية وهى علاقة معنوية بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت وبين كل من : فرض فرعى أول (١) حجم مجلس الإدارة ، فرض فرعى ثانى (٢) استقلال مجلس الإدارة، فرض فرعى ثالث (٣) الدور المزدوج للمدير التنفيذي ، فرض فرعى رابع (٤) عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، **الفرض الثالث** هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة (هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة) وبين مؤشر جودة التقرير المالي والذي انقسم بدوره إلى : فرض فرعى أول (١) هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين المحتوى كمؤشر لجودة التقرير ، فرض فرعى ثانى (٣) هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين العرض كمؤشر لجودة التقرير ، **الفرض الرابع** : توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت (المحتوى - العرض) للشركات بين

التقرير المالية التي تؤدي إلى تحقيق متطلبات الحوكمة.

وخلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين هياكل الملكية وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت وجاءت النتائج إلى قبول هذا الفرض الأول الأساسى ومستوى معنوية أقل (٠.٠٥) وأن هياكل الملكية تفسر ٨٣% من التغيرات في مؤشرات جودة التقرير المالى عبر الانترنت وهذا يتفق مع الدراسة النظرية، والفروض الفرعية المشتقة من هذا الفرض أظهرت معنوية العلاقة بين (ملكية كبار المساهمين - الملكية المؤسسية) وهذا يمثل الفرض الفرعى الأول والثانى، وعدم معنوية العلاقة بين (الملكية الإدارية - الملكية العائلية- الملكية المشتتة) وهذا يمثل الفرض الفرعى الثالث والرابع والخامس، كما أظهرت النتائج للعوامل الرقابية وجود تأثير معنوى لكل من (الحجم - السيولة - مكتب المراجعة) وعدم وجود تأثير معنوى لكل من (الربحية - المديونية) كما تشير إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت وجاءت النتائج إلى قبول هذا الفرض الثانى الأساسى ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، وأن خصائص مجلس الإدارة تفسر ٨٥% من التغيرات في مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت وهذا يتفق مع الدراسة النظرية، والفروض الفرعية المشتقة من هذا الفرض أظهرت معنوية العلاقة (حجم مجلس الإدارة - استقلال مجلس الإدارة) وهذا يمثل الفرض الفرعى الثالث والرابع، كما أظهرت النتائج للعوامل الرقابية وجود تأثير معنوى لكل من (الحجم - السيولة - مكتب

وإمكانية الاعتماد عليها وتلك الممارسات هي: قد تقدم الشركات معلومات لم يتم مراجعتها أو تمد بروابط من معلومات تم مراجعتها وأخرى لم يتم مراجعتها مما يؤدي إلى تشويه الحقائق وتوصيل رسائل خاطئة للمستخدمين، وأيضا الروابط الى مواقع المحللين الماليين محفوفة بالعديد من المخاطر لأن المستخدم يظهر أن المعلومات الواردة في المواقع الأخرى التي ترتبط بموقع الشركة لها نفس الدقة والاعتمادية وهي غير ذلك، وأخيراً عدم كفاية الأمن على الانترنت مثل إدخال بيانات زائفة وغير سليمة أو سرقة بيانات ومعلومات مما يؤثر على الموقف التنافسى للشركة.

وبالإضافة إلى ما سبق الدراسات التي قامت بها المنظمات والهيئات المهنية قدمت تشخيص جيد لحجم ظاهرة الإفصاح عبر الانترنت والمشاكل المحاسبية المرتبة عليها، إلا أنها لم تقرر معايير محاسبية محددة لتنظيم النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية عبر الانترنت ونستثنى من ذلك دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي قدمت مجموعة من الإرشادات العامة. وأيضا دراسة لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وتمثل أولى الخطوات الجديدة نحو معيار ملثم للإفصاح المحاسبى عبر الانترنت، الأمر الذي يستدعى إصدار مجموعة عن القواعد والإرشادات في شكل معيار دولى يلتزم به الشركات.

ويتضح أن هناك توافق بين أهداف التقارير المالية وحوكمة الشركات، كما أن التقارير المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبى وتمثل ناتج الدور المحاسبى في حوكمة الشركات المتمثل في الإفصاح المحاسبى لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين، وبالتالي فإن تحقيق جودة الإفصاح يؤدي إلى جودة

رفض الفرض الرابع وهذا يتفق مع دراسة كل من (Craven&Marston, 1999; Marston, 2003)

وتشير نتائج الفرض الخامس إلى وجود فروق معنوية لمؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت سواء العام أو المحتوى وبين الشركات داخل وخارج المؤشر المسئولية المصرى (esg) بمعنوية ذات دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ ، أما بالنسبة لمؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت (العرض) اتضح عدم وجود فروق معنوية بينه وبين الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصرى مما يعنى قبول الفرض الخامس بالنسبة لمؤشر جودة التقرير عبر الانترنت (العام -المحتوى) فقط.

وتشير نتائج الفرض السادس والأخير إلى وجود فروق معنوية لمؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت (العام - المحتوى) وبين الشركات المصرية المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية بمعنوية ذات دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ ، أما بالنسبة لمؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت (العرض) اتضح وجود فروق معنوية بينه وبين الشركات المصرية المسجلة وغير المسجلة في البورصة الأجنبية مما يعنى قبول الفرض السادس بالنسبة لمؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت (العام - المحتوى) فقط.

٢/٧ التوصيات

- إلزام الشركات المصرية عن طريق الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد التقارير المالية والإفصاح عنها من خلال الموقع الرسمي للشركة مع ضرورة تحديث المعلومات المتعلقة بهيكل المساهمين ومجلس الإدارة بصفة دورية على موقع الشركة وفقا لنموذج الإفصاح عن مجلس

(المراجعة) وعدم وجود تأثير معنوى لكل من (الربحية- المديونية).

كما تشير نتائج الفرض الثالث إلى أن هناك علاقة ارتباط بين عوامل الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت، وكان معامل الارتباط ٠.٩٤ ، ومعامل التحديد ٠.٨٩ ، ومستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعنى أن عوامل الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) تفسر ٨٩% من التغيرات في مؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت مما يؤيد صحة هذا الفرض الثالث الأساسى وهذا يتفق مع الدراسة النظرية، أما الفرض الفرعى الأول يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين آليات الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين المحتوى كمؤشر لجودة التقرير المالى عبر الانترنت، وكان معامل الارتباط ٠.٨١ ، ومعامل التحديد ٠.٦٥ ، ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعنى ارتباط بين آليات الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبالنسبة للفرض الفرعى الثانى يوجد علاقة ارتباط بين آليات الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين العرض كمؤشر لجودة التقرير المالى لعبر الانترنت، وكان معامل الارتباط بين آليات الحوكمة (هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة) وبين العرض وبالتالي يؤيد الفرض الفرعى الثانى.

وتشير نتائج الفرض الرابع إلى عدم وجود اختلاف معنوى لمؤشر جودة التقرير المالى عبر الانترنت سواء العام أو المحتوى والعرض وذلك للشركات المصرية بين القطاعات المختلفة بمستوى معنوية للمؤشرات الثلاث أكبر من ٠.٠٥ مما يعنى

٣/٧ البحوث المستقبلية

- دراسة جانب الطلب على التقارير المالية عبر الانترنت مع ربطها بجانب العرض والأثر على أداء الشركات.
- أثر تطبيق قانون SOX الأمريكي على ممارسات التقارير المالية عبر الانترنت.
- القيمة الملائمة لتقارير الشركة عبر الانترنت وذلك بدراسة العلاقة بين التقارير المالية عبر الانترنت والقيمة السوقية للشركات.
- المحتوى الاعلامى للتقارير المالية عبر الانترنت وأثرها على أسعار أسهم الشركات.
- محددات الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية عبر الانترنت.
- دور تقارير لغة الأعمال الموسعة (XBRL) والمعايير الدولية للتقارير (IFRS) في إعداد التقارير المتكاملة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابراهيم عبيد (٢٠١٠) دور الاستثمار المؤسسي عند زيادة درجة التحفظ فى القوائم المالية المنشورة - دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية، . الندوة الثانية عشر، تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود.
- أحمد رجب عبد الملك (٢٠٠٥)، "دور الإفصاح المالى وغير المالى عبر الانترنت فى تحسين قرارات المستثمرين بسوق رأس المال ، دراسة نظرية وتطبيقية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس - العدد (٤)

- الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذ للمادة (٣٠) من قواعد القيد في البورصة.
- ضرورة توافر قواعد بيانات كاملة على الانترنت للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية عن كل التقارير المالية التي تصدرها الشركات حتى تمكن أصحاب المصالح المختلفة من اتخاذ القرار وتسهيل للباحثين الحصول على معلومات حديثة، وتكون قاعدة بيانات مثل (EDHAR) في بورصة الأوراق المالية بأمريكا.
- ضرورة تعديل تركيبة مجلس الإدارة في الشركات المصرية بحيث تتضمن تمثيل أكبر لعدد من أعضاء مجلس الإدارة من الخارج لديهم الخبرات والمهارات والاستقلالية لتقييم أداء الإدارة العليا، ومع ضرورة وضع حدود في نسب هياكل الملكية لكل أشكالها والالتزام بالإفصاح عنها بما يحقق حماية أصحاب المصالح المختلفة.
- قيام البورصة بالتعاون مع مؤسسات أجنبية مثل استاندر وبوز مثلاً في إعداد مؤشر عام لجودة التقرير المالى عبر الانترنت يتضمن تقييم الشركات المقيدة في البورصة بشكل سنوي، بناء على المحتوى وطريقة العرض للتقرير المالى عبر الانترنت بالاسترشاد بالدراسات السابقة من قبل باحثين في إعداد مؤشر بما يتلائم مع طبيعة السوق المصرى.
- حاجة الشركات إلى مزيد من الاهتمام بعلاقات المستثمرين عن طريق إنشاء إدارة مستقلة لعلاقات المستثمرين حيث يمكن للشركات استخدام للمواقع على الانترنت بشكل أكثر فاعلية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات الملائمة في التوقيت المناسب.

- أحمد زكريا زكى (٢٠٠٨) نحو مدخل مقترح لتنظيم وترشيد الافصاح عن التقارير المالية عبر الانترنت، **مجلة التجارة والتمويل** - كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد (١).
- توفيق الخيال (٢٠٠٦) العوامل المؤثرة فى نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت - دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** - كلية الاقتصاد، العدد (٢٣)، العدد (٢).
- عادل الميهى (٢٠١١) أثر آليات حوكمة الشركات على الافصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة، **مجلة التجارة والتمويل** - كلية التجارة - جامعة طنطا - المجلد (٢) - العدد (٢).
- عبد الرحمن عبد الفتاح (٢٠١٣) دراسة تحليلية لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الافصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** - جامعة عين شمس - العدد الثاني.
- على خليل، منى المغربى (٢٠١٤): أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة التجارة والتمويل** - كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (١) - العدد (١).
- فهميم أبو العزم (٢٠٠١) نشر القوائم المالية على الإنترنت: المشاكل والحلول، **مجلة المحاسبة، السعودية**، العدد (٣)
- مجدى المليجى (٢٠١٤) أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** - كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (١) ، العدد (١).
- محمد احمد عبد العزيز(٢٠١٤) تقييم جودة التقارير المالية فى ضوء الاطار الفكرى المشترك للمحاسبة المالية والافصاح الفورى عن المعلومات فى التقارير المالية- رسالة دكتوراه - جامعة بنى سويف
- منى المغربى (٢٠١٣) اطار محاسبى مقترح لتطوير الافصاح الالكتروني فى ضوء تكنولوجيا المعلومات- رسالة دكتوراه - جامعة بنها
- هشام المليجى (٢٠١٠) أثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية فى مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** - جامعة حلوان - العدد ٤-٥
- هلال عفيفى (٢٠٠٨) محددات نشر التقارير المالية على الانترنت فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، دراسة اختبارية، **مجلة البحوث التجارية** - جامعة الزقازيق، المجلد ٣٠، العدد (٢).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. Abdelsalam, O. and A, El-Masry. (20-08). The impact of board independence and ownership structure on the timeliness of corporate internet reporting of Irish-listed companies-. *Managerial Finance*, 34(12), 9-07-918.
2. Abdelsalam, O. and D. Street. (20-07). Corporate governance and the timeliness of corporate internet reporting by UK listed companies. - *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 16-(2), 111-130
3. Abdelsalam, O, et al. (2007). An examination of the comprehensiveness of corporate internet reporting provided by London-listed companies. *Journal of International Accounting Research*, 6(2), 1-33.
4. AbuGhazaleh, N. M., et al (2012). The determinants of web-based investor relations activities by companies operating in emerging economies: the case of Jordan. *Journal of Applied Business Research*, 28-(2), 209.
5. Accounting Standards Board (ASB) (1999). 'Statement of Principles for Financial Reporting.' London
6. Accounting Standards Steering Committee (ASSC) (1975). 'The Corporate Report.' London
7. Ahmed, K., and J. K. Courtis, (19-99). Associations between corporate characteristics and disclosure levels in annual reports: a meta-analysis. The *British Accounting Review*, 31(1), 35-61.
8. AICPA (1973). 'Trueblood Report: Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statements.' New York.
9. Almilia, L. S.(2009). Determining factors of internet financial reporting in Indonesia. *Accounting & Taxation*, 1(1), 87-99
10. Aly, D., et al., (2010). Determinants of corporate internet reporting: evidence from Egypt. *Managerial Auditing Journal*, 25(2), 82-202.
11. Aly, D. and J. Simon. (2008). **Assessing the development of voluntary internet financial reporting and disclosure in Egypt** (Doctoral dissertation, University of Hull)
12. Anderson, R. C., et al., (2009). Founders, heirs, and corporate opacity in the United States. *Journal of Financial economics*, 92(2), 205-222.
13. Ashbaugh, H, et al., (1999). Corporate reporting on the Internet. *Accounting Horizons*, 13(3), 241-257.
14. Botti, L., et al., (2014). Corporate governance efficiency and internet financial reporting quality. *Review of Accounting and Finance*, 13(1), 43-64
15. Bozcuk, A. E. (2012). Internet financial reporting: Turkish companies adapt to change. *Managerial Finance*, 38(8), 786-800
16. Brick, I. E., and N. K Chidambaran. (2010). Board meetings, committee structure, and firm value. - *Journal of Corporate Finance*, 16(4), 533-553
17. Chan, W. K., and N. Wickramasinghe, (2006). Using the internet for financial disclosures: the Australian

- experience. *International Journal of Electronic Finance*, 1(1), 118-150.
18. Chang, J. C., and H. L. Sun. (20-08). The relation between earning informativeness, earnings management and corporate governance in the pre- and post-SOX periods
19. Chau, G., and, S. J. Gray (2010). Family ownership, board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 19(2), 93-109.
20. CICA. (1999). The impact of technology on financial and business reporting. Canadian Institute of Chartered Accountants.
21. Cooke, T.E. (1992), "The impact of size, stock market listing and industry type on disclosure in the annual reports of Japanese listed corporations", *Accounting & Business Research*, Vol. 22 No. 87, pp. 229-37.
22. Craven, B. M., and C. L. Marston. (1999). Financial reporting on the Internet by leading UK companies. *European Accounting Review*, 8(2), 321-333.
23. Debreceeny, R, et al. (2002). The determinants of Internet financial reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 21(4), 371-394.
24. Desoky, A. M. (2009). Company characteristics as determinants of internet financial reporting in emerging markets: the case of Egypt. *Research in Accounting in emerging Economies*, 9, 31-71.
25. Deegan, C. (2002). Introduction: the legitimising effect of social and environmental disclosures-a theoretical foundation. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(3), 282-311
26. Deller, D., et al. (1999). A survey on the use of the Internet for investor relations in the USA, the UK and Germany. *European Accounting Review*, 8(2), 351-364.
27. DiPiazza Jr, S. A., and, R. G. Eccles (2002). **Building public trust: The future of corporate reporting**. John Wiley & Sons.
28. DiMaggio, P., and ,W.W Powell. (1983). The iron cage revisited: Collective rationality and institute-ional isomorphism in organizational fields. *American Sociological Review*, 48(2), 147-160
29. Dou, Y., et al. (2013). **Blockholder heterogeneity and financial reporting quality**. Working paper, New York University, University of Toronto, Uof Oklahoma, and George Washington University
30. Eng, L. L., and , Y. T Mak. (2003). Corporate governance and voluntary disclosure. *Journal of accounting and public policy*, 22(4), 325-345.
31. Ettredge, M. etal., (2001). The presentation of financial information at corporate Web sites. *International Journal of Accounting Information Systems*, 2(3), 149-168
32. Ettredge, M etal.,. (2002). Dissemination of information for investors at corporate Web sites. *Journal of Accounting and Public Policy*, 21(4), 357-369
33. Ezat, A., and A, El-Masry (2008). The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed

- companies. *Managerial Finance*, 34(12), 848-867
34. FASB (1978.) 'Statement of Financial Accounting Concepts No. 1: Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises.'
35. FASB (1980.) 'Statement of Financial Accounting Concepts No. 2: Qualitative Characteristics of Accounting Information.'
36. FASB. (2000). Electronic distribution of business reporting information. Business Reporting Research Project.
37. Fisher, R., et al (2004). Corporate reporting on the Internet: Audit issues and content analysis of practices. *Managerial Auditing Journal*, 19(3), 412-439.
38. Freeman, R. E., and J. McVea, (2001). *A stakeholder approach to strategic management*. Darden Graduate School of Business Administration University of Virginia
39. Gandía, J. L. (2008). Determinants of internet-based corporate governance disclosure by Spanish listed companies. *Online Information Review*, 32(6), 791-817
40. Ghani, E. et al., (2009). Digital reporting formats: Users' perceptions, preferences and performances. *The International Journal of Digital Accounting Research*, 9, 45-98.
41. Guest, P. M. (2008). The determinants of board size and composition: Evidence from the UK. *Journal of Corporate Finance*, 14(1), 51-72.
42. Gul, F. A. and, S. Leung (2004). Board leadership, outside directors' expertise and voluntary corporate disclosures. *Journal of Accounting and public Policy*, 23(5), 351-379
43. Hanafi, S. R. et al.,. (2009). Business reporting on the internet: development of a disclosure quality index. *International Journal of Business and Economics*, 8(1), 55-79.
44. Haniffa, R. M., and T. E Cooke. (2002). Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations. *Abacus*, 38(3), 317-349.
45. Healy, P. M. and, K. G. Palepu. (2001) Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, (31), 405-440
46. Higson, A. (2003). *Corporate financial reporting: Theory and practice*. SAGE Publications.
47. Hill, C. W. and T. M Jones.,. (1992). Stakeholder-agency theory. *Journal of management studies*, 29(2), 131-154.
48. Ho, S. S., and, K. S. Wong (2001). A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 10(2), 139-156
49. Hoque, M. Z. et al., (2013). Board committee meetings and firm financial performance: An investigation of Australian companies. *International Review of Finance*, 13(4), 503-528.
50. IASB. (2010). The conceptual framework for Financial Reporting 2010. London

51. IASC (1989). 'Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements.' London..
52. ICAEW (1999) '21st century annual report. London
53. ICAEW, (2004), New Reporting Models for Business, London
54. IFAC (2002) Financial Reporting On the Internet
55. Ismail, T. H. (2002). An empirical investigation of factors influencing voluntary disclosure of financial information on the internet in the GCC countries. Available at SSRN 420-700.
56. Inchausti, B. G. (1997). The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms. *European accounting review*, 6(1), 45-68.
57. Janvrin, D. J., et al., (2013). XBRL-enabled, spreadsheet, or PDF? Factors influencing exclusive user choice of reporting technology. *Journal of Information Systems*, 27(2), 35-49
58. Jensen, M. C. and W. H. Meckling (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
59. Khan, M., and N. Ismail. (2011a). The level of internet financial reporting of Malaysian companies. *Asian Journal of Accounting and Governance*, 2, 27-39.
60. Khan, M. and N. Ismail (2011b). The use of disclosure indices in internet financial reporting research. *Journal of Global Business and Economics*, 3, 157-173
61. Kelton, A., and, Y. Yang (2008). The impact of corporate governance on Internet financial reporting. *Journal of accounting and Public Policy*, 27(1), 62-87.
62. Kim, H., and C. Lim (2010). Diversity, outside directors and firm valuation: Korean evidence. *Journal of Business Research*, 63(3), 284-291.
63. Letza, S., et al., (2004). Shareholding versus stakeholding: A critical review of corporate governance. *Corporate Governance: An International Review*, 12(3), 242-262.
64. Lybaert, N. (2002), "On-Line Financial Reporting: An Analysis of the Dutch Listed firms", *The International Journal of Digital Accounting Research*, Vol. 2, No. 4, pp. 195-234
65. Lymer, A. (1999). Internet and the future of reporting in Europe. *European Accounting Review*, 8(2), 289-301
66. Lymer, A., and R. Debreceeny, (2003). The auditor and corporate reporting on the internet: challenges and institutional responses. *International Journal of Auditing*, 7(2), 103-120..
67. Marston, C., and A. Polei (2004). Corporate reporting on the Internet by German companies. *International Journal of Accounting Information Systems*, 5(3), 285-311.
68. Marston, C. (2003). Financial reporting on the internet by leading Japanese companies. Corporate comm-

- unications: **An international journal**, 8(1), 23-34
69. Mazzotta, R., and G. Bronzetti, (20-13). **The Impact of Corporate Governance on Internet Financial Reporting in Concentrated Ownership Companies**. In *Organizational Change and Information Systems* (pp. 93-108). Springer Berlin Heidelberg.
70. Miller, G. S. (2002). Earnings performance and discretionary disclosure. **Journal of Accounting Research**, 40(1), 173-204.
71. Mitchell, J. D, et al. (1995). Voluntary disclosure of segment information: Further Australian evidence. **Accounting & finance**, 35(2), 1-16.
72. Nasr Hassan and Magdy Melegy- (2014). Corporate Characteristics, Corporate Governance and Timeliness of Internet Reporting. Evidence from Saudi listed companies, **Journal of Accounting and Auditing**, -beni suef University, 2(2) 221- 248.
73. Neville, M. (2011). The role of boards in small and medium sized firms. **Corporate Governance: The international journal of business in society**, 11(5), 527-540.
74. Oyelere, P, et al. (2003). Determinants of internet financial reporting by New Zealand companies. **Journal of International Financial Management & Accounting**, 14(1), 26-63.
75. Parlakkaya, R., `etal., (2015). The Effects of the Corporate Governance on the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Turkish Companies.. **International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic and Management Engineering** ,9(3), 914-918.
76. Pirchegger, B., and A, Wagenhofer. (1999). Financial information on the Internet: a survey of the homepages of Austrian companies. **European Accounting Review**, 8(2), 383-395.
77. Pounder, B. (2009). **Convergence Guidebook for Corporate Financial Reporting**. John Wiley & Sons
78. Pound, J. (1988). Proxy contests and the efficiency of shareholder oversight. **Journal of financial economics**, 20, 237-265.
79. Puspitaningrum, D., and S. Atmini, (2012). Corporate governance mechanism and the level of internet financial reporting: Evidence from Indonesian companies. **Procedia Economics and Finance**, 2, 157-166
80. Ramli, J. A. et al., (2013). Assessing the Effects of Corporate Governance Attributes on the Quality of Directors-Related Information Disclosure: The Empirical Study of Malaysian Top 100 Companies. **American Journal of Economics**, 3(2), 90-99
81. Ross, S. A. (1979). Disclosure regulation in financial markets: Implications of modern finance theory and signaling theory. **Issues in financial regulation**, 5, 177-202.
82. Rowbottom, N., and A. Lymer (20-10). Exploring the use and users of narrative reporting in the online annual report. **Journal of Applied Accounting Research**, 11(2), 90-108.
83. Rowbottom, N., et al., (2005). An exploration of the potential for studying the usage of investor relations

- information through the analysis of Web server logs. **International Journal of Accounting Information Systems**, 6(1), 31-53.
84. Ryan, J. (2010). **Exploring the investor relations website: the impact of internet reporting on institutions** (Doctoral dissertation, University of Birmingham).
85. Thangatorai, R., et al., (2013). **The Effect of Corporate Governance Mechanism on the Voluntary Internet Financial Reporting: A Case of Malaysia**. Proceedings of the 7th WSEAS International Conference on Management, Marketing and Finances (MMF '13) Cambridge, MA, USA.
86. Ullmann, A. A. (1985). Data in search of a theory: A critical examination of the relationships among social performance, social disclosure, and economic performance of US firms. *Academy of management review*, 10(3), 540-557
87. Victoria, B et al., (2009). Voluntary Internet financial reporting and disclosure—a new challenge for Romanian companies. *Annals of the University of Oradea, Economic Science Series*, 18(3), 770-778.
88. Watts, R. L., and, J. L. Zimmerman (1983). Agency problems, auditing, and the theory of the firm: Some evidence. *The Journal of Law & Economics*, 26(3), 613-633
89. Wallace, R. O., et al., (1994). The relationship between the comprehensiveness of corporate annual reports and firm characteristics in Spain. *Accounting and business research*, 25(97), 41-53
90. Xiao, J. Z., et al., (2004). The determinants and characteristics of voluntary Internet-based disclosures by listed Chinese companies. *Journal of accounting and public policy*, 23(3), 191-225.
91. Yap, K. H ,et al., (2011). Internet financial reporting and corporate governance in Malaysia. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 5(10), 1273-1289.

ملحق رقم (١): أسماء الشركات والمواقع والقطاعات

الشركات خارج المؤشر	الشركات داخل المؤشر	القطاع
www.nilesat.com.eg	٦-نايل سات	١- المصرية للاتصالات
	www.rayacc.com	٢- ارية القابضة
	www.mobinil.com	٣- المصرية لخدمات المحمول
	/http://www.gtelecom.com	٥- جلوبال تيلكوم
www.abuqir.com	٨- أبو قير للاسمدة	٦- اسيك للتعدين
www.sfie.com.eg	٩- المالية والصناعية المصرية	٧- سيدي كبرير للكيماويات
www.mci.com.eg	١٠- مصر لصناعة الكيماويات	
	١١-الصناعات الكيماوية المصرية www.kimaegypt.com/	
www.southvalleycement.com	٢٣-جنوب الوادي للاسمنت	١٢-السادس من اكتوبر للتنمية
www.tourahcement.com.eg	٢٤-أسمنت بوتلاندر طرة	١٣- طلعت مصطفى
www.lecico.com	٢٥- ليسكو مصر	١٤- مجموعة عامر
www.orascomci.com	٢٦- اوراسكوم للإنشاء والصناعة	١٥- حديد عز
www.egyptalum.com.eg	٢٧- مصر للالومنيوم	١٦- مدينة نصر للاسكان
		١٧- السويس للاسمنت
		١٨- العربية للاسمنت
		١٩- المصرية للمنتجات السياحية
		٢٠- الحديد والصلب المصرية
		٢١- دلتا للإنشاء والتعمير
		٢٢- جالم هيلز
www.arabpolvara.com.eg/	العربية وبولفار	السويدي اليكترويك
www.alexcont.com	الاسكندرية للحاويات	الخدمات الملاحية والبترولية
www.arload.com.eg	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	جي بي تو
		ايجيترانس
		القناة للتوكيلات الملاحية
		النساجون الشرقيون
www.pioneershoding.com	بايونيرز القابضة	هيرمس القابضة
www.saudi-egy.com/	السعودية المصرية للاستثمار	المصرية الكوينية
		المصريون في الخارج
		القلعة للاستشارات المالية
		النعيم القابضة
www.mahaseel.com	الدولية للمحاصيل الزراعية	الاسكندرية للزيوت المعدنية
www.juhayna.com	جيهنة للصناعات الغذائية	
www.gsk.com/en-gb/contact-us/worldwide/egypt	جلاكسو للدوية	
www.alexpharma.net	الاسكندرية للدوية	
www.cpg.com.eg/	القاهرة للدواجن	
www.adcopharma.com	العربية للدوية ادكو	
www.nilepharma.com.eg	النيل للدوية	

ملحق رقم (٢) : مؤشر جودة التقرير المالي عبر الانترنت

محتوى	٢٨- منتجات وخدمات الشركة	العرض	٨٠) رابط بشركات الخدمات المالية
٢٩- الهيكل التنظيمى	٢٩- الهيكل التنظيمى	تكنولوجيا	٨١) رابط بالجهات الاشرافية والرقابية
٣٠- خلفية تاريخية عن الشعة	٣٠- خلفية تاريخية عن الشعة	٥٦- وقت التحميل من المتوقع أقل من ١٠ ثوان	٨٢) خريطة بالموقع الالكترونى للشركة
<u>حوكمة ومسئولية اجتماعية</u>	<u>حوكمة ومسئولية اجتماعية</u>	٥٧- بيانات مالية بلغة أكسل	٨٣) القدرة بالموقع الالكترونى للشركة
٣١- تقرير حوكمة الشركة	٣١- تقرير حوكمة الشركة	٥٨- بيانات مالية بلغة PDF	٨٣) القدرة على الوصول للصفحة الرئيسية
٣٢- تقرير قواعد السلوك الاخلاقي	٣٢- تقرير قواعد السلوك الاخلاقي	٥٩- بيانات مالية بلغة Html	٨٤) ارتباطات مقسمة إلى مجموعات
٣٣- السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة	٣٣- السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة	٦٠- بيانات مالية بلغة XbrL	٨٥) موقع الشركة باللغة العربية والانجليزية
٣٤- تقرير لجنة المراجعة	٣٤- تقرير لجنة المراجعة	٦١- ملفات فيديو	٨٦) وجود دعم فنى
٣٥- تركيبة هيكل الملكية والمساهمين	٣٥- تركيبة هيكل الملكية والمساهمين	٦٢- ملفات بعروض تقديمية	٨٧) ارتباط بشكل يمكن الوصول إليها
٣٦- حجم مجلس الإدارة	٣٦- حجم مجلس الإدارة	٦٣- روابط داخل التقرير المالي	٨٨) القدرة إلى الوصول لأي صفحة والرجوع الى الصفحة الرئيسية
٣٧- مكافآت وبدلات مجلس الإدارة	٣٧- مكافآت وبدلات مجلس الإدارة	٦٤- قائمة بمحتويات الروابط	٨٩) عدد مرات النقر للوصول إلى أي بيانات
٣٨- عدد اجتماعات مجلس الإدارة	٣٨- عدد اجتماعات مجلس الإدارة	٦٥- الرسوم التوضيحية والبيانية	٩٠) إمكانية تحميل الملفات بكل أنواعها
٣٩- قرارات مجلس الإدارة	٣٩- قرارات مجلس الإدارة	٦٦- ملفات بالصوت	<u>التوقيت</u>
٤٠- أعضاء لجنة المراجعة والسيرة الذاتية	٤٠- أعضاء لجنة المراجعة والسيرة الذاتية	٦٧- محركات البحث الداخلية	٩١) نشرات صحفية حديثة
٤١- قرارات اجتماعات المساهمين	٤١- قرارات اجتماعات المساهمين	٦٨- إمكانية الوصول موبايل أو تابلت	٩٢) نتائج أربع سنوية حديثة
٤٢- عدد اجتماعات لجان المراجعة	٤٢- عدد اجتماعات لجان المراجعة	٦٩- موقع الشركة يكتمل في غضون ١٠ ثوان	٩٣) نصيب السهم تحديث ساعة
٤٣- تقرير المسؤولية الاجتماعية	٤٣- تقرير المسؤولية الاجتماعية	٧٠- صفحات بها بيانات مالية تكتمل في ١٠ ثوان	٩٤) قوائم مالية مستقبلية
٤٤- التبرعات الخيرية والرعاية الاجتماعية	٤٤- التبرعات الخيرية والرعاية الاجتماعية	٧١- هل هناك صورة متحركة تمثل جافا	٩٥) خرائط تنبؤات أرباح مستقبلية
٤٥- تقرير تدريب العاملين	٤٥- تقرير تدريب العاملين	٧٢- التنقل عبر الموقع بسهولة	٩٦) القدرة على تمييز بين المعلومات الحالية والقديمة
٤٦- تنمية المجتمع والمشاركة المجتمعية	٤٦- تنمية المجتمع والمشاركة المجتمعية	٧٣- خدمة الطلب متاحة	٩٧) الحصص اليومية للأسعار
٤٧- الخطط المستقبلية لمنح حوافز العاملين	٤٧- الخطط المستقبلية لمنح حوافز العاملين	٧٤- إمكانية طباعة أي بيان بدون مشكلة	٩٨) تحديث موقع الشركة بكل جديد من بيانا مالية
٤٨- مؤشرات أداء تتعلق بالبعد الاجتماعي	٤٨- مؤشرات أداء تتعلق بالبعد الاجتماعي	٧٥- إمكانية الحصول على بيانات الشركة بخلاف الموقع مثل الفيس بوك وتويتر	٩٩) استجابة للطلب الاساسى في نفس اليوم أو بعد يوم فقط
٤٩- مساهمة الشركة في توفير الأمن الاصناعى	٤٩- مساهمة الشركة في توفير الأمن الاصناعى	<u>دعم المستخدم</u>	١٠٠) استجابة لطلب معين في نفس اليوم أو بعد يوم معين.
٥٠- الإفصاح عن الخطط المستقبلية للحد من الآثار السلبية	٥٠- الإفصاح عن الخطط المستقبلية للحد من الآثار السلبية	٧٦- قوائم البريد الالكتروني للشركة	
٥١- الإفصاح عن نسب الإنفاق الفعلى المرتبطة بالبيئة	٥١- الإفصاح عن نسب الإنفاق الفعلى المرتبطة بالبيئة	٧٧- روابط بمسئول علاقات المستثمرين	
٥٢- الإفصاح عن إجمالي المصروفات البيئية	٥٢- الإفصاح عن إجمالي المصروفات البيئية	٧٨- رابط بالأسئلة المتكررة	
٥٣- الإفصاح عن مؤشرات استخدام الطاقة والمياه	٥٣- الإفصاح عن مؤشرات استخدام الطاقة والمياه	٧٩- رابط بسوق رأس المال	
٥٤- إعادة التدوير وسياسة الطاقة	٥٤- إعادة التدوير وسياسة الطاقة		
٥٥- تقرير الحماية البيئية والخطط المستقبلية	٥٥- تقرير الحماية البيئية والخطط المستقبلية		